تنسيق د. محسن منجيد
مجموعة من الباحثين

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2023

تنسيق
د. محسن منجيد

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2023
السنة 2024
ردمك: 978-9920-31-332-2
الإخراج الفني: Mac Sup

لجنة المراجعة العلمية

د. محسن منجيد

باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية - المغرب

د. محمد بوبوش

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة-المغرب

المحتويات

الشراكة المغربية البرازيلية :
ركيزة أساسية في الأفق الاستراتيجي لجنوب الأطلسي

د.إسماعيل الرزاوي 11

النزاع حول السيادة:
ما مدى استعداد فنزويلا لمحاكاة النموذج الروسي في غويانا؟

د. محمد بوبوش 31

النزاعات الحدودية بين دول أمريكا اللاتينية والكاراييب

د. سعيد بنبوكر 45

المكانة الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية في السياسة الخارجية الإسبانية:
الأهداف والتحديات

د. محمد عطيف 59

جماعات الدفاع عن النفس في أمريكا اللاتينية:
بين محاربة الجريمة المنظمة والتحول إلى عصابات إجرامية

عبدالناعيم سعيد 75

الشراكة المغربية البرازيلية : ركيزة أساسية في الأفق الاستراتيجي لجنوب الأطلسي

د. إسماعيل الرزاوي
باحث في العلاقات الدولية
أستاذ زائر بكلية الحقوق سلا /جامعة محمد الخامس بالرباط

يحظى الفضاء الأطلسي بأهمية متزايدة ضمن أجندة السياسة الخارجية لكل من المغرب والبرازيل، حيث يتوفر البلدان على واجهة منفتحة على جنوب المحيط الأطلسي كما يتميزان بريادة إقليمية جيوسياسية متنامية تأهلهما للعب دور محوري في هيكلة هذا الفضاء ومستقبله.

وتشكل العلاقات المتميزة بين المغرب والبرازيل محفزا لإقامة شراكة أطلسية نموذجية تخدم الواجهتين الإفريقية والأمريكية اللاتينية في إطار التعاون جنوب-جنوب.

وقد دخل المغرب في مقاربته لهذا التوجه الاستراتيجي بشكل متدرج، حيث انطلق من الفضاء الإقليمي ليمتد إلى المستوى الدولي. فقد أطلق المغرب في البداية مسلسل الدول الإفريقية الأطلسية كإطار للتعاون المؤسساتي المشترك، قبل أن يعلن عن أهمية الانفتاح الكبير على الواجهة الأمريكية للمحيط الأطلسي، وذلك في أفق بلورة تعاون أطلسي موسع يضم مختلف الدول المطلة على الأطلسي من كلا القارتين.

ومن جهتها، تعتبر البرازيل هذا الفضاء فرصة استراتيجية للتوجه نحو دول الجنوب، فقد أطلقت مبادرة التعاون والسلام في جنوب الأطلسي، كما تراهن على دعم حضورها في الواجهة الأطلسية لإبراز مقوماتها كفاعل وازن بين دول الجنوب.

وتحاول هذه الورقة إبراز أهمية جنوب الأطلسي بالنسبة لكل من المغرب و البرازيل، واستكشاف الفرص الممكنة لتحقيق الاستفادة المثلى من القيمة الاستراتيجية لهذا الفضاء في ظل التحولات الدولية الراهنة.

أولا: جهود المغرب و البرازيل لإرساء أسس التعاون المشترك في منطقة جنوب الأطلسي

لقد عمل المغرب والبرازيل خلال السنوات الاخيرة على تعبئة الجهود الجماعية من أجل الاستفادة بشكل أكبر من المؤهلات الكبيرة التي تقدمها الواجهة الأطلسية للدول المطلة على المحيط.

1- الواجهة الأطلسية: فضاء للتعاون المؤسساتي بين المغرب والدول الإفريقية الأطلسية

تمثل الواجهة الأطلسية محورا اساسيا لتعزيز التعاون و الاندماج بين المغرب و البلدان الافريقية وقد تزايد الحديث عن الأهمية التي يكتسيها البعد الأطلسي بالنسبة للمغرب، وهو ما عبر عنه الملك محمد السادس في مناسبات عديدة كان اخرها الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 64 للمسيرة الخضراء في 6 نوبنر 2023، حيث أكد على أنه **... « إذا كانت الواجهة المتوسطية، تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا، فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي[1] .. »** . كما أن الرسالة الملكية الموجهة سنة 2015 الى منتدى كرانس مونتانا بالداخلة تشيد بمبادرة المنتدى الرامية إلى النهوض بالتعاون بين بلدان الواجهة الأطلسية للقارة الإفريقية، فقد أكد على أن مبادرة إطلاق **« نادي إفريقيا الأطلسية تعد خير تعبير عن إرادتنا المشتركة لدعم التنمية والاندماج الإقليمي لقارتنا، وتشجيع انفتاحها على واجهتها الأطلسية. .. لقد ظل هذا البعد الهام من العمل الإفريقي المشترك طي الإهمال لفترة طويلة، بينما لا يمكن للمحيط الأطلسي إلا أن يشكل حافزا للتنمية، وجسرا للانفتاح والتفاعل والاندماج بين البلدان الإفريقية المحاذية له.. »[2] .**

ويسعى المغرب الى تحويل الواجهة الأطلسية الى فضاء للتواصل الانساني، و التكامل الاقتصادي و الاشعاع القاري و الدولي، ولذلك يحرص على استكمال المشاريع الكبرى التي تشهدها الاقاليم الجنوبية للمملكة، وتوفير الخدمات والبنيات التحتية، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية. وتسهيل الربط بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي[3] .

1- الخطاب الملكي الموجه للأمة بمناسبة الذكرى الثامنة و الأربعين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 3202
2 - الرسالة الملكية الموجهة الى اشغال منتدى كرانس مونتانا بالداخلة ، 5102
3 - الخطاب الملكي الموجه للأمة بمناسبة الذكرى الثامنة و الأربعين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 6 نونبر 3202

ويعمل المغرب مع الدول الافريقية المطلة على الواجهة الأطلسية لجعل واجهة المحيط الأطلسي اطارا مثاليا للتعاون بالنظر لما يتوفر عليه من إمكانيات ومؤهلات هامة. وقد كانت البداية بتشكيل المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، ثم اطلاق مسلسل الدول الافريقية الأطلسية .

أ- المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي

ادرك المغرب مبكرا أهمية استثمار واجهته الأطلسية وهو ما تمخض عنه تشكيل المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي **(COMHAFAT)** [1]وهو منظمة حكومية اقليمية ضمن مجموعة من المنظمات التي تنشط في مجال مصايد الأسماك داخل المحيط الاطلسي[2] وقد أنشئت في عام 1989 وتضم 22 دولة، وتمتد من ناميبيا من الجنوب إلى الشمال المغرب، كما تحدد مجالات وطرائق التعاون الإقليمية لمصايد الأسماك بين الدول الأعضاء، ومن الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة، تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة مصايد الأسماك وتنسيق ومواءمة الجهود وقدرات الأطراف في الحفظ واستغلال الموارد السمكية بالإضافة إلى تمويل المشاريع التنمية في مجال بناء قدرات الدول الأعضاء في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية[3] .

وقد استطاعت هذه المنظمة نسج شراكات مع منظمات اقليمية أخرى ذات نفس الطبيعة، حيث نظم المؤتمر الوزاري المذكور ندوة حول إشكالية حماية التنوع البيولوجي للثروة السمكية و حماية الفضاء البحري[4]،

1 - La Conférence Ministérielle sur la Coopération Halieutique entre les Etats Africains Riverains de l'Océan Atlantique (COMHAFAT).

2 - تلتئم داخل الفضاء الأطلسي مجموعة من المنظمات و الهيئات ذات الاهتمام بمجال مصائد الأسماك ومنها:
- الهيئة الدولية لحفظ تونة المحيط الأطلسي،
- منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي
- لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي
- منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي
- منظمة صون اسماك السلمون في شمال الأطلسي
- منظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصائد الأسماك

للتفصيل حول عمل هذه المنظمات و الهيئات ينظر لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة على الرابط الالكتروني :
https://www.fao.org/3/nj468ar/nj468ar.pdf

3 - المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الافريقية المطلة على المحيط الأطلسي ، نشر بتاريخ 21-21-8102 على الرابط الالكتروني المختصر:
https://2u.pw/SSzwLNC ، شوهد بتاريخ 10-25-2023

4 تنظيم ندوة حول حماية التنوع البيولوجي للثروة السمكية و حماية الفضاء البحري، نشر بتاريخ 2023/05/09 ، على الموقع الالكتروني https://www.medi1news.com/ar/article/297779.html ، شوهد بتاريخ 10-25-2023

تمخض عنها توقيع اتفاقية مشتركة بين دول المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي **(COMHAFAT)** ومنظمة الصيد والثقافة بمنطقة أمريكا الوسطى. وترمي هذه الاتفاقية إلى توحيد جهود الجانبين من أجل تدبير أمثل للثروة السمكية بالمحيط الأطلسي و تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في مجال الصيد المستدام والمحافظة على النظم الايكولوجية البحرية و محاربة الصيد العشوائي غير القانوني والمصرح به.

ب- مسلسل الدول الافريقية الأطلسية

بادر المغرب سنة 2009، لتأسيس المؤتمر الوزاري للدول الإفريقية الأطلسية في سياق الجهود الدبلوماسية الحثيثة لتعزيز العمل في هذه الواجهة الأطلسية الجيوسياسية، ليتم فيما بعد نشكيل ما يعرف بمسلسل الدول الافريقية الأطلسية كثمرة لجهود كبيرة بذلها المغرب، و لتنفيذ قرارات الدول الإفريقية الأطلسية تم احداث الأمانة العامة الدائمة للمسلسل ومقرها بالرباط.

الخريطة 1 : خريطة تعريفية للدول الافريقية الأطلسية

مصدر الخريطة : اخبار الدفاع العربي :https://defense-arab.com/vb/threads/187549/

•بعض المعطيات حول الدول الافريقية الأطلسية [1]

ان مسلسل الدول الإفريقية الأطلسية يأخذ أهميته من عدة أوجه بينها أن الدول 12 المكونة له يقطنها 64% من سكان القارة الإفريقية، وأنها مصدر 55% من الناتج المحلي الإجمالي الاف

ريقي، كما تركز فيها نسبة 75% من التجارة القارية بالإضافة إلى ما تتوفر عليه هذه الدول من موارد طبيعية هائلة.

الناتج الإجمالي الافريقي

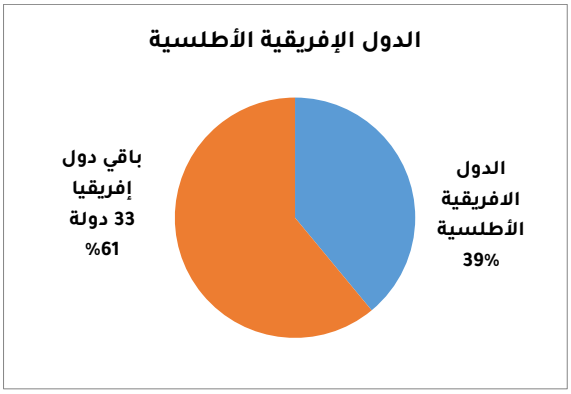

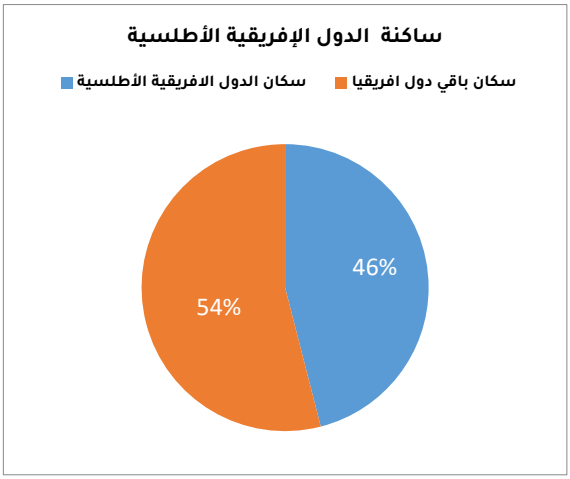

1 - La façade Atlantique de l'Afrique : un espace géopolitique en construction, Ocp Policy Center, (Ouvrage Collectif sous la direction de Mr. Rachid El HOUDAIGUI)

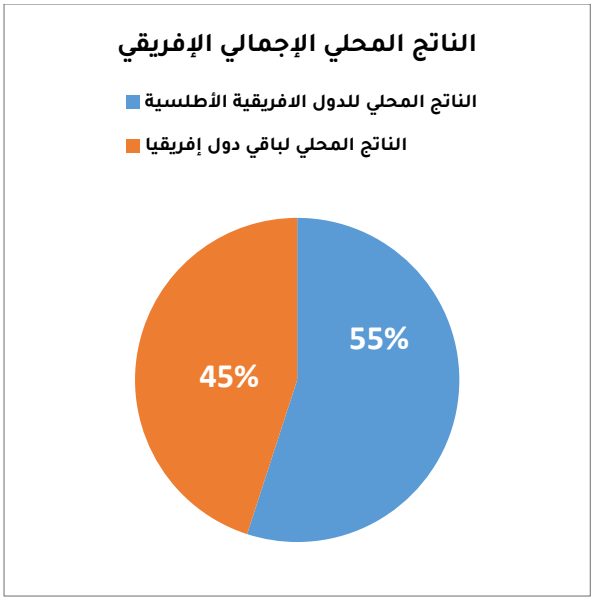

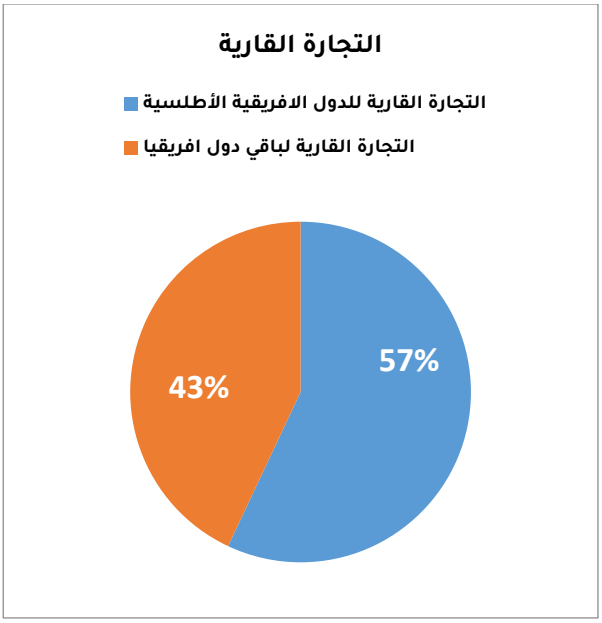

المصدر: اعداد خاص بناء على معطيات حول الدول الاطلسية الافريقية من موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي و المغاربة المقيمين بالخارج
/https://diplomatie.ma

•اجتماعات مسلسل الدول الافريقية

لقد جاء اعلان الرباط في 8 يونيو 2022 خلال الاجتماع الاول لمسلسل الدول الافريقية الاطلسية ليرسم معالم الطريق الأساسية للعمل المشترك وهي الحوار السياسي والأمن، الاقتصاد الأزرق والربط البحري والطاقة، والتنمية المستدامة والبيئية. ثم انعقد بعد ذلك اجتماع وزراء الدول الإفريقية الأطلسية، في نيويورك في شتنبر 2022 برئاسة وزير الشؤون الخارجية المغربي، حيث جدد وزراء الدول الافريقية الأطلسية تأكيد إرادتهم السياسية المشتركة من أجل جعل الفضاء الإفريقي الأطلسي منطقة يسودها السلم والاستقرار والازدهار المشترك، مشددين على أهمية تحديد نقاط تركيز من أجل تسهيل التشاور والتنسيق وإعداد القرارات المشتركة وفق مقاربة توافقية وتشاورية.

كما تم ابراز مبدأ إحداث شراكة متدرجة، جماعية ومتضامنة بين الدول الإفريقية الأطلسية، تهدف في منتهاها إلى تعميق روابط التعاون والاندماج داخل الفضاء الإفريقي الأطلسي وكذا ضمن مجموع المنطقة الأطلسية الجنوبية. وقد قطع المسلسل مراحل مهمة في سبيل هيكلة هذه الشراكة بين الدول الافريقية الأطلسية حيث تمت بلورة مشروع برنامج عمل المسلسل المكلف بتحديد الأولويات الاستراتيجية وكذا قيادة المبادرات الجماعية للدول الإفريقية الأطلسية، لرفع التحديات المشتركة وتحديد فرص التعاون[1] .

وفي سياق هذه الدينامية، جاء الاجتماع الوزاري الثالث لمسلسل الدول الافريقية الأطلسية، حيث تم التأكيد على الالتزام السياسي للدول الافريقية الأطلسية بتجسيد شراكتها لتعزيز التعاون والاندماج بهدف تحقيق السلام والاستقرار، وذلك في ظل ما تعيشه الدول الافريقية الأطلسية من تحديات صعبة في مقدمتها الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و القرصنة و تنامي شبكات التهريب في الاجرام العابر للقارات. وقد اسفر هذا الاجتماع عن تبني اعلان جديد كأساس للعلاقات الأطلسية من أجل عمل متعدد الأهداف.

وكخلاصة للقاءات الثلاث التي همت مسلسل الدول الافريقية الأطلسية، فان الاجتماع الأول جاء بفكرة تطوير العمل على مستوى

1 - انعقاد الاجتماع المقبل للدول الافريقية الأطلسية بالرباط خلال الربع الأول من سنة 3202، نشر بتاريخ 32/90/2202 على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المغربية : BGzfLEy/wp.u2//:sptth ، شوهد بتاريخ 82/01/3202

الواجهة الأطلسية، وساهم الاجتماع الثاني بنيويورك في هيكلة العمل الافريقي الأطلسي، أما الاجتماع الثالث فقد وضع برنامج عمل وفق اهداف متوسطة و بعيدة المدى لهذا التكتل الاقتصادي و الجيوسياسي الجديد في المنطقة.

ان ما نسجله بخصوص مسلسل الدول الافريقية الأطلسية هو انه مبادرة دبلوماسية مغربية بأبعاد استراتيجية تهدف الى استغلال الفرص ومواجهة التحديات والهدف الرئيسي يبقى خلق تكتل جنوب اطلسي افريقي قادر على التفاوض مستقبلا مع بقية الفاعلين في منطقة المحيط الأطلسي.

إن مؤتمر الدول الإفريقية الواقعة على المحيط الأطلسي يمكن أن يشكل إطارا للتعاون والتشاور من أجل تحديد استراتيجية مشتركة للحفاظ على سلامة الملاحة البحرية على طول الشريط الأطلسي الإفريقي، والذي تهدده القرصنة والذي يعاني قبلها من العمليات المتزايدة لتهريب المخدرات انطلاقا من بلدان أمريكا الجنوبية[1] .

2- التوجهات البرازيلية الأطلسية من خلال مبادرة منطقة السلام والتعاون في جنوب الأطلسي

ان الاهتمام البرازيلي بمنطقة الجنوب الأطلسي ليس وليد اليوم بل يعود الى عدة عقود تم خلالها تبني الخطوات الأولى لمأسسة الأمن و التعاون في هذه المنطقة عبر انشاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي[2] .

إن ما يمثله البعد الأطلسي للبرازيل يظل ذو أهمية بالغة فهو بمثابة ذلك الشريان الاقتصادي البحري الذي يضمن لها نموها الاقتصادي[3] وازدهارها التجاري[4] كما تبرز محورية هذا البعد في السياسة الدفاعية البرازيلية[5] . كما أن اشعاع منطقة الجنوب الأطلسي من شأنه ان يعزز

1- الرسالة الملكية إلى المشاركين في أشغال القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن بتاريخ 60/21/3102

2 - فوزية زراولية، التعاون جنوب - جنوب: السياسة البرازيلية في افريقيا منذ عهد لولا دا سيلفا، المستقبل العربي ، العدد 964، مارس 8102، ص68.

3 - La politique étrangère brésilienne : les défis du développement, Diploweb.com : la revue géopolitique, 1er juin 2014.

4 - ان نحو 59 بالمئة من المعاملات التجارية البرازيلية تمر عبر البحر، وأغلب المدن ذات الكثافة السكانية العالية و الموانئ التجارية منتشرة على طول السواحل الشرقية مثل : سانتوس (sotnaS)، وريوديجانيرو (orienaJ ed oiR)، وباراناغوا (auganaraP) ، وفيتوريا (airotiV) ، والسالفادور (rodavlaS)، وريسيف (ficeR) ينظر فوزية زراولية، التعاون جنوب - جنوب: السياسة البرازيلية في افريقيا.. مرجع سابق، ص 78.

5 - يتضح ذلك في جميع الوثائق و الخطابات الرسمية لقيادات الحكومة الفدرالية، وبخاصة خلال عهد دا سيلفا. حيث تم الكشف عن محورية الفضاء الجنوب الأطلسي في السياسة الدفاعية في كل من : سياسة الدفاع الوطني (yciloP ecnefeD lanoitaN)؛ واستراتيجية الدفاع الوطني (ygetartS ecnefeD lanoitaN) و الكتاب الأبيض للدفاع (kooB etihW ecnefeD) . راجع فوزية زراولية، التعاون جنوب - جنوب: السياسة البرازيلية في افريقيا، مرجع سابق، ص 68.

المكانة الإقليمية للبرازيل، و أن ينشط من دورها الريادي و القيادي لدول الجنوب.

أ- منطقة السلام و التعاون في جنوب المحيط الأطلسي

بتاريخ 27 أكتوبر 1986، تأسست بمبادرة من البرازيل منطقة جنوب المحيط الأطلسي للسلام والتعاون من قبل بلدان ساحل غرب أفريقيا والدول المجاورة لجنوب المحيط الأطلسي. وتضم هذه المنطقة 3 دول الأرجنتين والأوروغواي والبرازيل و 21 دولة افريقية وهي الرأس الأخضر، السنغال، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا، سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج ، ساو تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، الغابون، الكونغو ،الكونغو الديمقراطية، انغولا، ناميبيا، جنوب افريقيا، الكاميرون، نيجيريا، البنين، الطوغو و غانا.

خريطة 2 - خريطة تعريفية لمنطقة السلام و التعاون في جنوب الأطلسي

Anaïs GEUDENS, le Brésil : Un acteur pertinent en Afrique ? le projet de la Zone de paix de coopération de l'Atlantique Sud (ZOPACAS) : de l'émergence au déclin, Institut Royal Supérieur de Défense , Focus Paper 40 , Juillet 2019, p4

وتعمل المنطقة كعامل محفز لتعزيز الحوار والتعاون فيما بين بلدان الساحل الأطلسي لغرب افريقيا وأمريكا الجنوبية، وكانت مبادرة احداث منطقة للتعاون والسلام في جنوب الأطلسي مبادرة برازيلية تنظر في توسيع مجال للتعاون الاقتصادي والتجاري، من أجل التعاون العلمي والتقني؛ وللمبادرات ذات الطابع السياسي - الدبلوماسي، الرامية إلى حماية البيئة وإزالة الأسلحة النووية وتسوية الصراعات، وهي أداة تكمل المؤسسات وتزود الدول الأعضاء بآليات لتحسين تنسيق إجراءاتها في

مواجهة المشاكل المشتركة من أجل الإسهام في تعزيز القيم الديمقراطية وتوسيع التجارة والاستثمار والروابط الجوية والبحرية وتكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

و تصمم دول المنطقة على تعزيز وتعجيل خطى تعاونها في المجال السياسي و الاقتصادي و العلمي و الثقافي وغير ذلك من المجالات. كما أنها تؤكد على أهمية مقاصد و أهداف منطقة السلام و التعاون في جنوب المحيط الأطلسي بوصفها أساسا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة. الى جانب ايمانها بأن العمل من أجل تحقيق السلام و التنمية سيعزز اهداف منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

وتولي دول المنطقة أهمية كبيرة بحماية بيئة داخل هذا المجال، وإذ تسلم بالخطر الذي يشكله التلوث من أي مصدر على البيئة البحرية و الساحلية و على توازنها الايكولوجي ومواردها. كما انها تؤكد على أهمية جنوب المحيط الأطلسي بالنسبة للمعاملات البحرية و التجارية العالمية، وتصميمها على الحفاظ على تلك المنطقة تحقيقا لجميع الأغراض والأنشطة السلمية التي يحميها القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[1].

ويظل الهاجس الأمني حاضرا بشكل كبير في أجندة منطقة السلام و التعاون في جنوب الأطلسي، حيث اعتمد في شتنبر 1994، إعلان بشأن جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة غير نووية في اجتماع للدول الأعضاء في المنطقة المعقود في برازيليا، وكانت المنطقة[2] أداة هامة أسهمت في التقريب السياسي بين افريقيا ودول أمريكا الجنوبية[3].

وقد تمخض عن الاجتماع الوزاري السابع لمنطقة السلام و التعاون في جنوب المحيط الأطلسي المنعقد في سنة 2013 اصدار مرفقين يخص الأول اعلان مونتفيديو الذي يؤكد على ضرورة احداث اطار للحكامة العالمية كما يؤكد على ضرورة نزع السلاح في المنطقة و الجهود المبذولة من اجل حظر ومنع اختبار أي سلاح نووي واستعماله وصناعته وانتاجه.

كما يؤكد الإعلان على أهمية الدبلوماسية الوقائية و الوساطة و المساعي الحميدة في حل الأزمات الإقليمية و الدولية، ثم التنمية بما في ذلك المسائل الاقتصادية و المالية والتنمية المستدامة وتغير المناخ

1 - راجع قرار الجمعية العامة 647/76/A ، الصادر بتاريخ 91 فبراير 3102

2 - SACPZ الاسم المختصر لمنطقة السلام و التعاون في جنوب الأطلسي وهي
Zone de paix et de coopération de l'Atlantique Sud

3 - https://ar.no1flag.com/info/south-atlantic-peace-and-cooperation-zone-flag-19948153.html

ناهيك عن التعاون البحري في جنوب الأطلسي. ثم المرفق الثاني الذي يشمل خطة عمل مونتفيديو والتي ركزت بشكل أساسي على التعاون في مجال البيئة و حماية البيئة البحرية و الموارد البحرية الحية و البحوث العلمية البحرية، الى جانب التعاون في مجال النقل الجوي و البحري و أمن الموانئ[1] .

ثانيا : أهمية دور المغرب والبرازيل في اشعاع الفضاء الأطلسي

ان جنوب المحيط الأطلسي بشساعته وقيمته الطبيعية والاستراتيجية، ورغم أنه يفصل بين المغرب و البرازيل بأكثر من 4500 كيلومتر، إلا انه يوحد البلدان على ضفتي هذا المحيط. ويعد المغرب والبرازيل فاعلين أساسيين في محيطهما الإقليمي و قد اصبح البعد الأطلسي يشكل أهمية متزايدة ضمن الرؤية الشاملة لسياسة البلدين الخارجية، كما يتطلعان لهيكلة هذا الفضاء ومأسسته للاستفادة بشكل أمثل من إمكانياته الكبيرة.

1. الشراكة المغربية البرازيلية كدعامة للعمل الأطلسي المشترك

تميزت العلاقات بين المغرب و البرازيل[2] على الدوام بالانتظام والتفاهم، ومرد هذا الى التوجهات السياسية لكليهما، والتي تحافظ على التوافق بشكل كبير بالرغم من تعاقب الحكومات على إدارة شؤون هذا البلد اللاتيني.

ويعد التعاون السياسي بين الرباط وبرازيليا الأكثر تطورا بالمقارنة مع عواصم أمريكا اللاتينية الاخرى[3]. وتتواصل دينامية التعاون الثنائي بين المغرب و البرازيل مستثمرة التفاهم السياسي و النشاط الدبلوماسي المميز بين البلدين، ويمكن القول انه قد تم انضاج الشروط التي من شأنها إرساء شراكة استراتيجية قائمة على محاور متنوعة تشمل التعاون الاقتصادي والتجاري والتعاون في المجال الأمني و مكافحة الارهاب والتعاون في مجال الدفاع فضلا عن التعاون في مجال صناعة الطيران و التعاون في مجال النقل واللوجستيك والطاقة والتعاون في المجال الاجتماعي و السياحة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك[4].

1 - حول اعلان مونتيفيديو و خطة عمل مونتيفديو ، راجع قرار البند 53 من جدول اعمال الدورة السابعة والستون للجمعية العامة في الأمم المتحدة 647/76/A بتاريخ 91/20/3102

2 - تعود العلاقة بين المغرب والبرازيل الى العام 1681، سنة افتتاح أول قنصلية برازيلية في المغرب. وتطورت العلاقة بعد استقلال المغرب خاصة مع افتتاح السفارة البرازيلية في المغرب عام 1691.. حول العلاقات المغربية البرازيلية ينظر العلاقات بين المغرب والبرازيل (مجموعة مؤلفين)، منشورات معهد الدراسات الاسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندو دي غوسماو، الطبعة الأولى 9102، الرباط

3 - المختار نيابي، العلاقات المغربية البرازيلي

4 - لتعميق البحث حول محاور الشراكة الاستراتيجية بين المغرب و البرازيل يمكن الرجوع إلى محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية: الخطوات المرتقبة على المدى القريب و المتوسط، أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 7102، الطبعة 8102، ص 51- ص 91

من جهته يدرك المغرب أهمية البرازيل داخل المنتظم الدولي حيث هنأها على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2022-2023، و هو ما يشهد حسب منظور المغرب على الثقة، والمصداقية والصيت الذي تحظى به البرازيل دائما لدى المجتمع الدولي و القوة التي تتمتع بها .

ويتقاسم المغرب و البرازيل وجهات النظر حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك[1]، وهما متفقان على مواصلة التشاور حول العديد من الملفات، لاسيما منطقة جنوب المحيط الأطلسي التي تزخر بإمكانات استراتيجية للبلدين، وكذلك آفاق التنمية وتوسيع التجارة بين المغرب والسوق الجنوبية المشتركة-الميركوسور.

اما من الناحية الاقتصادية فان البرازيل تمثل السوق الاقتصادي الأول للمغرب داخل الفضاء اللاتيني و يعد المغرب ثالث أهم سوق للمنتجات الفلاحية البرازيلية في إفريقيا وشمال إفريقيا، ووجهة مهمة للصادرات الصناعية البرازيلية سنة 2020[2] .

والى جانب ما تقدم، يظهر جنوب الاطلسي كفضاء هام للتعاون العسكري بين المغرب و البرازيل ويعتبر من المجالات التي تكتسي طابعا حيويا . ومما يفسر ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم بين الكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا[3] ومدرسة الدفاع العليا بالبرازيل. و ترسي هذه المذكرة من خلالها الإطار العام للتعاون في مجال التعليم العسكري العالي بين الطرفين[4]. كما تهدف الاتفاقية، إلى تعزيز تبادل زيارة كبار الضباط، والأساتذة الجامعين والمتدربين والمشاركة في تمارين محاكاة عملية، وتبادل المعرفة الأكاديمية والزيارات والتنظيم المشترك أو المشاركة في الأنشطة العلمية[5].

ومن المتوقع ان يساعد هذا التعاون في المجال العسكري و الأمني بين الجانبين على تبادل المعرفة والدراسات والأبحاث وتشكيل فهم اعمق للفضاء الاطلسي في ظل تزايد التهديدات الأمنية المتصلة بالجريمة العابرة

1 - بخصوص قضية الصحراء المغربية، تشيد البرازيل بجهود المغرب الجادة والموثوقة، وتجدد دعمها للمسلسل الأممي من أجل التوصل إلى حل عادل وواقعي وعملي لهذا النزاع الإقليمي.

2 - السيد ناصر بوريطة يتباحث مع نظيره البرازيلي ، نشر بتاريخ 2021/09/12 ، على الموقع الرسمي المختصر لوزارة الخارجية المغربية https://2u.pw/wTKP9wB ، شوهد 2023/10/12

3 - تتمتع الكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا بشبكة من الشراكات والتبادلات مع هياكل عسكرية مماثلة: مثل كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو ، والمدرسة الحربية بباريس، ومدرسة عمليات السلام في مالي ، ومعهد الدفاع السنغالي.

4 وقع الاتفاقية عن الجانب البرازيلي، قائد مدرسة الدفاع العليا ، "بريكادي ماجور" في قوات الجو، فالدير إدواردو توكوماتل كودينوتو ، و عن الجانب المغربي سفير المغرب في برازيليا، نبيل الدغوغي

5 - يذكر ان التوقيع على هذه المذكرة، جاء أياما قليلة بعد اعتماد البرلمان البرازيلي لاتفاقية إطار للتعاون في مجال الدفاع بين البلدين.

للقارات والإرهاب والقرصنة. كما يمكن سيساعد في تطوير عملية التفكير الاستشرافي في قضايا الأمن المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي[1].

2. جهود المغرب و البرازيل لجعل جنوب الأطلسي مدخلا لتعزيز التعاون جنوب - جنوب

يعتبر التعاون جنوب - جنوب ركيزة أساسية في الاجندة الخارجية لكلا البلدين، فقد سرع المغرب من وتيرة هذا التعاون خاصة في افريقيا الأطلسية و بعد عودته الى الاتحاد الافريقي ولعل المثال على ذلك مشروع أنبوب الغاز الأطلسي الذي يربط نيجيريا بالمغرب، حيث من المتوقع ان يغير هذا المشؤوع من وجه المنطقة في سوق الطاقة.

ويراهن المغرب فضلا عن ذلك على استثمار الواجهة الأطلسية لتعزيز التعاون جنوب - جنوب بين قارتي افريقيا و أمريكا اللاتينية. كما يتوفر المغرب على عناصر مهمة تساعده على تعزيز تموقعه بمنطقة ما بين ضفتي جنوب الأطلسي، ويشهد بذلك ريادته في مجال الاقتصاد الأزرق والمحور الثقافي الايبيري الذي يجمع المغرب و البرتغال و اسبانيا بين ضفتي الأطلسي، حيث توجد مساحات مشتركة يمكن للدول الثلاث ان تطورها وتتعاون فيها مع دول الضفة المقابلة من الأطلسي كالأرجنتين و البرازيل والأوروغواي.

ومن ناحية أخرى يشكل الفضاء الأطلسي إمكانية مهمة للبرازيل لتقديم نفسها كقائد لدول الجنوب وكسر احتكار وهيمنة الشمال، وهي بالتالي أعادت تقديم نفسها -منذ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام 1992- كلاعب أساسي في مجالات التعاون البيئي متعدد الأطراف[2].

وتجد البرازيل في زعامتها الإقليمية طريقا نحو العالمية، لأن أمريكا الجنوبية انطلاقة منطقية نحو دور فاعل على مستوى الجنوب، تمهيدا للمطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن . كما تراهن بقوة على تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وقد انعكس ذلك من خلال المبادرات التي عبر عنها المنتدى البرازيلي - الافريقي ، واطلاق منتدى " ابسا-ASBI للحوار " والذي

1 - التوقيع على مذكرة تفاهم بين الكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا و مدرسة الدفاع البرازيلية ، نشر بتاريخ 2023/06/02، على الرابط الالكتروني المختصر https://2u.pw/Cc0xD2V ، شوهد بتاريخ 2023/10/30

2- امل مختار ، نموذج ' لولا ' يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 ، أبريل 2011

يجمع اسمه الحروف الأولى لثلاث قوى صاعدة من الجنوب وهي : الهند و البرازيل و جمهورية جنوب افريقيا[1].

إن البرازيل تدرك قيمة المغرب كفاعل في جنوب الأطلسي، فهو يفرض نفسه كقاطرة لمد جسر جيوسياسي مهم يربطها معه من خلال الجغرافيا و المصالح المشتركة، كما يشكل المغرب منطقة تقاطع بين شمال و جنوب المحيط الأطلسي.

وقد خلص أحد أبرز مراكز الفكير في البرازيل التابع لوزارة الدفاع إلى أن المغرب يكتسي أهمية بالغة للبرازيل في الفضاء الأطلسي بفضل موقعه الاستراتيجي المركزي و طول ساحله الممتد على المحيط الأطلسي و موانئه الاستراتيجية[2].

وبالفعل يشكل ميناء الداخلة الأطلسي مشروعا حيويا بالنسبة للمغرب وعاملا مهما لتحقيق التكامل الاقتصادي بين ضفتي الأطلسي، وهو ما أكده الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء، الذي أكد فيه العاهل المغربي أن الواجهة الأطلسية بجنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية ستكون واجهة بحرية للتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والدولي... فإضافة إلى ميناء طنجة -المتوسط، الذي يحتل مركز الصدارة، بين موانئ إفريقيا، سيساهم ميناء الداخلة الأطلسي، في تعزيز هذا التوجه[3].

1- البرازيل ، القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية (مجموعة مؤلفين) مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010 ، ص 156

2 - المغرب ركيزة لبناء هوية أطلسية جديدة (مركز تفكير برازيلي) ، نشر بتاريخ 12 سبتمبر 2020 على الرابط المختصر لوكالة المغرب العربي للأنباء https://2u.pw/GAiJ3uD . شوهد بتاريخ 2023/10/24

Fabio Albergaria de Queiroz , Guilherme Lopes da Cunha, The Maghreb and Brazilian strategic interests (OMNIDEF ANALYSIS) , September 2020.

3 - الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء بتاريخ 06/11/2020

وعلى مستوى اخر، يمكن ان تسهم الهوية الاستراتيجية لجنوب الأطلسي في تعزيز العلاقات الافريقية اللاتينية، وذلك باستثمار المنتديات الجماعية كالقمة الافريقية وجنوب أمريكا لاسيما ان العلاقات بين الجانبان ظلت لا ترقى الى مكانة المنطقتين اللتين تتمتعان بإمكانيات هائلة، والموقع الاستراتيجي المتميز لذلك فهما تحتاجان الى مزيد من الجهود لتعزيز تقاربهما[1].

و تمتلك كل من افريقيا و أمريكا اللاتينية الرصيد الأكبر من الموارد الطبيعية في العالم، التي يمكن توظيفها في بناء شراكة متينة، فالقارتان تمثلان ما يقارب 20 في المائة من سكان العالم. وقد مثلت قمة افريقيا - أمريكا الجنوبية، احدى اهم اليات الشراكة بين المنطقتين، حيث عقدت القمة الأولى في مدينة أبوجا [2]بنيجيريا عام 2006، وهي القمة التي شهدت ميلاد هذه الشراكة، وتم خلالها التصديق على وثيقتين هما اعلان أبوجا، وخطة عمل أبوجا . وكان من أهم مخرجات قمة أبوجا تعزيز الاهتمام بالتجارة بين بلدان الاقليمين، مما ساعد في تعزيز تدفق المعلومات المتبادلة بيت الضفتين الجنوبيتين للمحيط الأطلسي، فيما يتعلق بالتجارة.

وبعد ثلاث سنوات، عقدت القمة الثانية عام 2009 في فنزويلا، تحت عنوان تضييق الفجوة و توفير الفرص، وتناولت سبل تعزيز التعاون بين الدول المشاركة[3]، بينما نظمت القمة الثالثة في مدينة مالابو بغينيا الاستوائية، في مارس 2013 بمشاركة أكثر من 30 رئيس دولة و حكومة، من افريقيا و أمريكا الجنوبية، وعقدت هذه القمة تحت شعار التعاون جنوب - جنوب، حيث ركزت هدفها الرئيسي على تعزيز التعاون بين دول الجنوب، كما بحثت القمة في سبل تفعيل مجموعات العمل الثمانية بين الدول الافريقية ، ودول أمريكا الجنوبية وذلك في مجالات التجارة و الاستثمارات و السياحة والبنى التحتية والطاقة والنقل و التعدين و العلوم والتكنولوجيا. إضافة الى السلام و الأمن[4].

إن من شأن تقاسم رؤية بناءة للعلاقات عبر الأطلسية جنوب - جنوب، أن تُقرِّب التجمعات الإقليمية الإفريقية من مثيلاتها في أمريكا

1 - نورهان ابو الفتوح، متابعات افريقية ، العلاقات اللاتينية الافريقية: نحو شراكة فاعلة، العدد 33، ديسمبر 2022 ، ص 56

2 - في اطار الوثيقتين، فقد اقترحتا عددا من مجالات التعاون ذات الأولوية، منها على سبيل المثال: السلام و الأمن ، و الديمقراطية ، واحترام سيادة القانون ، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والقضاء على الفقر، و الحماية البيئية، و الثقافة ، والتعليم والشباب

3 - بحثت القمة كيفية مواجهة الأزمات : الغذائية ، والمالية، والاقتصادية والبيئية، وتقوية الاتفاقيات وخطط العمل، التي تم التوصل اليها خلال القمة الأولى عام 2006

4 - نورهان ابو الفتوح ، مرجع سابق، ص 58

اللاتينية، أن تفتح آفاقا جديدة لنقل الكفاءات ؛ معلنة بذلك عن تحول عميق في ميزان القوى السياسية، وقواعد المبادلات الاقتصادية، وحركية الأفكار[1].

3. من جنوب الأطلسي الى مشروع الاطلسي الموسع

مما لا شك فيه ان الفضاء الاطلسي بامتداداته الواسعة يتوفر على كل الامكانيات و المؤهلات التي تجعل منه فضاء قادرا على رفع التحديات المشتركة بين دول جنوب الاطلسي و شماله و يمكن في هذا الصدد ان يشكل تكتل الاطلسي الموسع الذي اطلقته الولايات المتحدة الأمريكية اجابة مناسبة على هذه التحديات وذلك بالاستفادة من حضور المغرب و البرازيل المتنامي في فضائه الاطلسي الافريقية - الامريكي اللاتيني.

و تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماع الوزاري للتعاون الأطلسي المنعقد على هامش الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، إلى جانب 13 دولة ساحلية مطلة على المحيط الأطلسي من ضمنها المغرب، إعلانا للتعاون الأطلسي وأطلقت الشراكة من أجل التعاون الأطلسي[2] وهو أول تجمع أطلسي يضم دول شمال وجنوب الأطلسي، ويعالج مجموعة من القضايا المتعلقة بالأولويات المشتركة وفتح فصلا جديدا من التعاون الإقليمي، لاسيما في مجال البيئة والتنمية المستدامة والعلوم والتكنولوجيا

كما تبنت الدول الـ32 المعنية إعلانا مرفقا بخطة عمل بشأن التعاون الأطلسي أكد على مجموعة من النقاط؛ أبرزها التزام هذه البلدان بالعمل وتعزيز التعاون الإقليمي، وإيجاد حلول مبتكرة لتعزيز الأهداف المشتركة، وتنسيق الجهود لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار، ومواجهة التحديات بشكل مشترك، إضافة إلى التزامها بدعم مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

وتشكل الشراكة من أجل التعاون الأطلسي فرصة استراتيجية مهمة للدول المطلة على المحيط الأطلسي والتي عانت من فراغ وجود منصة موحدة للتشاور السياسي والدبلوماسي بخصوص هذه المنطقة الاستراتيجية من الفضاء العالمي.

1 - الخطاب الملكي الموجه إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الثالث للسياسة العالمية بمراكش بتاريخ 16/10/2010

2 - للاطلاع على اعلان الشراكة من أجل التعاون الاطلسي يرجى زيارة الموقع الالكتروني للبيت الأبيض الامريكي الرابط التالي //www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/09/18/declaration-on-atlantic-cooperation/ ، نشر بتاريخ 2023/09/18

لقد جاء اعلان الشراكة من اجل التعاون الأطلسي بأهداف طموحة تتمثل في الحفاظ على المحيط كمورد صحي ومستدام ومواجهة التحديات القائمة في المنطقة الأطلسية، الى جانب مواصلة العمل على تحديد مجالات إضافية للتعاون و تعزيز التنمية و تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية، ناهيك عن التعاون في الحلول المبتكرة للنهوض بالأهداف المشتركة، ثم الالتزام برؤية جنوب المحيط الأطلسي و تعزيز السلام الدولي.

وينتظر من مشروع الشراكة من أجل التعاون الأطلسي ان يشكل منصة ذات وزن سياسي واقتصادي واستراتيجي مهم على مستوى الساحة الدولية بالنظر إلى الوزن الاقتصادي للدول المعنية ومكانتها السياسية وقوتها العسكرية[1].

وتتوفر المغرب والبرازيل و الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الإمكانات لتحريك ديناميكية المنصة الأطلسية وجعلها منطقة آمنة ومزدهرة ومتضامنة[2]، مما يساهم في مجابهة التحديات الأمنية، التي تواجهها إفريقيا والاستثمار في الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها القارة[3].

ويعرف الفضاء الأطلسي بعض محاور التعاون الاقتصادي والأمني والعسكري والسياسي، لكن في شكل تجمعات محدودة أو بين دول معينة تتقاسم مصالح محصورة ولا تخدم بالأساس المنطقة الأطلسية في شموليتها، وقد حان الوقت لتفعيل شراكة واعدة بين الدول التي تتقاسم تحديات التدبير الاستراتيجي لهذا الفضاء وتسعى إلى كسب الرهانات الجيوسياسية المحيطة بهذه المنطقة.

ان جزءا مهما من الأمن القومي للمغرب و البرازيل يعتمد بشكل كبير على هذا الفضاء الأطلسي لواجهتيهما البحرية، وسيشكل التعاون الشامل سيشكل فرصة إضافية للبلدين للانخراط الثنائي الوثيق للاستفادة

1 - الشراكة من أجل التعاون الأطلسي " تقوى العلاقات بين الرباط وواشنطن " نشر بتاريخ 2023/09/23 على الموقع الالكتروني لجريدة هسبريس https://2u.pw/4TJU9ZF /، شوهد بتاريخ 2023/10/10

2 - من الثوابت المؤثرة في العلاقات المغربية الأمريكية، أنها لم تنقطع منذ استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني سنة 1776، فالمغرب كما يشهد له التاريخ بذلك، أول من اعترف باستقلال هذا البلد الفتي . وكان ذلك منطلقا لعلاقات دبلوماسية ، ابتدأت بمبادرة الملك محمد الثالث، الذي اعترف بها رسميا سنة 1777، وتعززت الشراكة بين البلدين في جميع الميادين و يرجع الحدث البارز الذي ميز العلاقات بين الطرفين هو اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بمغربية الصحراء أواخر 2020 .. من ناحية أخرى تمتد العلاقات البرازيلية الامريكية الى تاريخ طويل حيث كانت الولايات المتحدة اول دولة تعترف باستقلال البرازيل سنة 1824 وتخللت العلاقات بين البلدين فترات من الفتور و التعاون الا ان الحدث البارز الذي ارخى بظلاله على العلاقات بين البلدين تجسد في قضية التجسس على الرئيسة البرازيلية روسيف . لكن تم تجاوز هذه الفترة و عرفت حقبة ادارتي ترامب و بولسونارو تقاربا ملحوظا بين البلدين تمثل في التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات همت الامن و الدفاع و البحث.

3 - الدغوغي : المغرب و البرازيل و أمريكا لديهم الإمكانيات لجعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة امنة، نشر بتاريخ 18 يناير 2021، https://2u.pw/fT1uHPF ، شوهد بتاريخ 2023/10/05

الاستراتيجية من ديناميكيته، ليس للحفاظ فقط على مكتسبات البلدين الحيوية ولكن للدفاع عن مصالح هذا الفضاء الاستراتيجي ضد كل التهديدات العابرة للقارات والعالمية.

ان الشراكة من أجل التعاون الأطلسي تتيح للبرازيل والمغرب زيادة قدراتهما العسكرية البحرية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تحظى بها دول حلف الناتو وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الى جانب الاستفادة من تمويلات هذا التكتل والتي تهم انجاز مشاريع تنموية تقع ضمن منطقة جنوب الأطلسي.

كما يمكن ان تشكل مناورات الأسد الافريقي التي تهم بالأساس الجانب التدريبي بين المغرب و الولايات المتحدة فرصة لمشاركة البرازيل و بلدان أخرى من افريقيا الأطلسية، مثل مشاركة غانا والسنغال في مناورات سابقة.

واذا كان الفضاء الأطلسي منطقة للتعاون فانه أيضا يمثل اليوم بالنظر لقيمته الاستراتيجية حلبة لصراع المحيطات خاصة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وتظهر جهود الصين واضحة من اجل منافسة الولايات المتحدة داخل هذا الفضاء وذلك لعزمها إنشاء قاعدة عسكرية في خليج فالفيس بناميبيا، فضلا عن تركيزا هتمامها على جزيرة أزوريس البرتغالية وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية، احياء الأسطول الأمريكي الثاني في بداية يوليوز 2018، بعد أن تم تفكيكه سنة 2011 وقد كان هذا الأسطول مشرفا منذ عام 1950 عن القسم الشمالي من المحيط الأطلسي الممتد ما بين القطب الشمالي الى بحر الكاراييب، ويتولى حماية مصالحها و نفوذها في الكاراييب و جنوب الأطلسي، وقد منحت الولايات المتحدة في مارس 2019 صفة حليف استراتيجي للبرازيل من خارج حلف شمال الأطلسي [2]وهي الصفة التي حصل عليها المغرب أيضا عام 2014.

وتقدم البرازيل نفسها منذ سنوات على أنها القوة الإقليمية القادرة على حماية جنوب الأطلسي، وهو ما يفسر تحفظها على مظاهر الوجود العسكري الصيني في هذه المنطقة بالرغم من علاقاتها الاقتصادية القوية مع الصين .

1 - يكشف الاهتمام الأمريكي بتشكل تكتل اطلسي الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها؛ تحجيم التعاون الصيني - الروسي و محاولة اضعاف التقارب الروسي مع بعض الدول الأطلسية و استكمال التحركات الامريكية في المحيطات من خلال بسط النفوذ على الأطلسي . ينظر صراع المحيطات : لماذا أعلنت واشنطن عن انشاء تكتل لدول الأطلسي، تقديرات Interregional ، العدد 80 ، ص 5، نشر بتاريخ 2022/09/28

2 - وقع الجيش الصيني في عام 5102 اتفاقية تسمح له بإنشاء محطة للأبحاث الفضائية في الأرجنتين لمدة 05 عاما حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ان هذه المحطة مخصصة لأغراض التجسس (يمكن اعتباره احد الخلفيات الرئيسية لإعطاء صفة ' حليف استراتيجي للبرازيل خارج حلف الناتو ، وذلك بغية فسح المجال لتوسيع الوجود العسكري الأمريكي في الأطلسي الجنوبي عبر تحديث ونشر التكنولوجيا العسكرية الأمريكية في منظومة التسليح البرازيلية

خاتمة و استنتاجات:

يتضح من خلال ما تقدم ان تصور المغرب و البرازيل لمنطقة جنوب الاطلسي يعتبر ثمرة حضور ممتد لعقود داخل هذه المنطقة ويرمي الى اضفاء صبغة استراتيجية عليه وهو ما تم ابراز مظاهره فيما سبق.

ان بناء هوية استراتيجية لمنطقة جنوب الأطلسي ستجعل منها فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية ومحركا أساسيا للجنوب ومدافعا عن قضاياه ومحاورا لا غنى عنه امام دول الشمال.

ان من شأن المجال الاطلسي ان يمنح للمغرب مكاسب مهمة وحيوية نذكر منها:

- تعزيز تموقعه الإقليمي و القاري بوصفه رائدا للدول الأطلسية الافريقية.

- تتيح الواجهة الأطلسية للمغرب القدرة على دعم التعاون جنوب - جنوب سواء مع الدول الأطلسية الافريقية من خلال مسلسل الدول الأطلسية او من خلال التعاون مع دول أمريكا اللاتينية المطلة على الأطلسي وفي مقدمتها البرازيل.

- الانفتاح على الأسواق الأطلسية (الافريقية واللاتينية) وتطوير المبادلات التجارية وجذب اكبر للاستثمارات ناهيك عن تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع دول جنوب الأطلسي.

- تعزيز التعاون في مجال الصيد البحري والاقتصاد الأزرق.

- تعزيز القدرات المغربية في مجال الدفاع والأمن، سواء في شقها الثنائي وذلك بتعزيز الشراكة الأمنية مع دول المنطقة القوية كالبرازيل او الجماعي من خلال تنسيق الجهود الأمنية المشتركة مع باقي البلدان الأطلسية.

وختاما فان تشكيل هوية استراتيجية للمحيط الأطلسي من شأنه ان يخدم طموح المغرب في ولوج نادي القوى الصاعدة.

اما بالنسبة للبرازيل فان مكاسبها من الفضاء الاطلسي عديدة وهي تخدم بالأساس تطلعاتها كالتالي:

- لعب أدوار في هذه المنطقة، وذلك في إطار ما تسميه الأخيرة بـ» الأمازون الأزرق»، والذي أطلقت في إطاره بعثة عسكرية بحرية لها سنة 2001 في ناميبيا، وبعثة أخرى في جمهورية الرأس الأخضر في عام 2013، إضافة إلى سعيها لتطوير العلاقات العسكرية مع عدد من البلدان في غرب إفريقيا، بما

فيها موريتانيا والسينغال وغينيا الاستوائية ونيجيريا، كما شاركت في عدد من التدريبات البحرية إلى جانب الولايات المتحدة ودول غرب إفريقيا[1].

- حشد الدعم من قبل الدول الأطلسية لتبوئ مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي عبر دبلوماسية التنويع والتحالفات الدولية جنوب - جنوب، سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدّد الأطراف.

- مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، التي يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن القومي وعلى المكانة الإقليمية للبلاد، مثل تجارة المخدرات والقرصنة النفطية على طول خليج غينيا، والحركات المسلّحة المتطرّفة، وسعي منظّمة الحلف الأطلسي والقيادات العسكرية الأمريكية لتوسيع صلاحيات التدخّل في منطقة جنوب الأطلسي[2].

- تعزيز الريادة القارية للبرازيل وتكريس مكانتها كقوة اطلسية ودولية صاعد.

- الانفتاح على الاسواق الافريقية و التغلغل اكثر داخلها ومنافسة القوى الدولية الأخرى المتواجدة هناك.

1 - عناصر جيوسياسية مثيرة.. كيف يوجد المغرب في قلب استراتيجية بايدن الأطلسية ، نشر بتاريخ 2021/03/04 على الموقع الالكتروني، https://www.kachaf.com/details.php?n=6040b31c7f64eb23843ba764 ، شوهد بتاريخ 2023/10/09

2 - فوزية زراولية، التعاون جنوب - جنوب: السياسة البرازيلية في افريقيا منذ عهد لولا دا سيلفا، المستقبل العربي ، العدد 469، مارس 2018، ص 87

النزاع حول السيادة: ما مدى استعداد فنزويلا لمحاكاة النموذج الروسي في غويانا؟

محمد بوبوش
أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي،
جامعة محمد الأول بوجدة

بشكل مفاجئ للرأي العام العالمي، والعربي على وجه الخصوص، طفا اسم دويلة غويانا على سطح أخبار أمريكا الجنوبية، مصحوبا بمؤشرات اجتياح عسكري في الأفق، أعلنته جارتها الغربية فنزويلا، التي لوّحت بنيتها ضمّ منطقة إيسيكويبو المتنازع عليها مع غويانا.

ونظرًا للزخم الذي فرضه الخبر، عرّج مجلس الأمن، الجمعة 8 دجنبر 2023، على الموضوع في قائمة نقاشاته. لكن في الحقيقة، ورغم الجعجعة التي أثارتها تهديدات فنزويلا واستنفار غويانا، مستأسدة بلندن وواشنطن، يقول بعض المحللين: إننا لن نرى طحينًا، ومن المرجّح أن يكون الأمر، مجرد خُطة سياسية من الرئيس مادورو، فرضتها الانتخابات الرئاسية القادمة[1] .

إذن، طبول الحرب على وشك أن تقرع في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، بعد أن حشدت أربع دول جيوشها، بسبب التوتر الناتج عن التصويت لمصلحة استفتاء شعبي فنزويلي بضم منطقة إيسيكويبو الغويانية، وسط مخاوف من تأزم الخلافات بين فنزويلا وغويانا وتحولها إلى حرب، وذلك بشأن السيادة على المنطقة الغنية بالنفط، التي تشكل أكثر من ثلثي مساحة غويانا.

من المهم أن نلاحظ أن النزاع الحالي بين فنزويلا وغويانا هو نزاع سياسي وقانوني، ولم تحدث أعمال عسكرية كبيرة بين البلدين. ومع ذلك، فإن النزاع لا يزال يشكل تحديا للسلام والاستقرار في المنطقة، وقد تستمر الجهود الدبلوماسية والقانونية لإيجاد حل سلمي للنزاع.

البعد التاريخي للإقليم المتنازع عليه

تقع في أمريكا الجنوبية دولة تسمى جمهورية غويانا، وضمن حدودها إقليم يعرف باسم غويانا إيسيكيبا، المحددة بنهر إيسيكويبو ، وهو إقليم غني بالنفط. بل إن احتياطيات النفط لكل فرد في غويانا من بين الأعلى في العالم، متجاوزة حتى تلك الموجودة في دول غنية بالنفط مثل بروناي والكويت والإمارات

1 - عبير الفقيه، هل تفتح فنزويلا جبهة عسكرية جديدة لواشنطن في أمريكا الجنوبية؟ الجزيرة نت، 3202/21/21 على الرابط: https://shorturl.at/ikGRV

العربية المتحدة. وهذا الإقليم (التي تشكل 60% من مساحة غويانا الحالية) كانت جزءاً من الإدارة العامة لفنزويلا خلال العهد الاستعماري.

وعقب الانفصال عن كولومبيا، وقعت فنزويلا في فخ الحروب الأهلية التي دمرت البلاد، وهو ما استغلته الدول المجاورة لزيادة أراضيها. من ناحية أخرى، سعت إنجلترا لتوسيع مستعمراتها بغزو منطقة غويانا، حتى تعدت حدودها لتشمل الإقليم محل النزاع حالياً، دون مقاومة فعلية تذكر من الفنزويليين الذين كانوا غارقين في صراعاتهم الداخلية.

بحسب وزارة الخارجية الأمريكية [1]، دخلت بريطانيا إلى المنطقة المعروفة اليوم باسم غويانا، في عام 1814 لتخلف نظيرتها هولندا بعد توقيع اتفاقية بين البلدين، ولم تعين تلك الاتفاقية الحدود الغربية لغويانا، لذا أوفدت الحكومة البريطانية عالم النباتات والمستكشف الألماني، روبرت شمبورك، ليرسم الحدود. وقد عين شمبورك في 1835 الحدود الغربية، خط شمبورك، وضمت 30 ألف ميل مربع لمساحة غويانا في الغرب.

وحصلت فنزويلا على استقلالها الكامل عام 1830 بعد سنوات من النضال ضد الاحتلال الإسباني، وفي تلك الفترة منع انشغال إسبانيا بقمع حركات التحرر في القارة اللاتينية من تحديد حدودها بدقة مع تمركز قوى استعمارية منافسة في القارة[2] . وبعد الاستقلال نشبت الخلافات بين فنزويلا وبريطانيا حول خط شمبورك.

حكم 1899 لمحكمة التحكيم وإشكالاته

الخلاف بين غويانا وفنزويلا حول الإقليم يعود للحقبة الاستعمارية. حيث تؤكد كاراكاس أن نهر إيسيكويبو هو الحدود الطبيعية بين البلدين. كما كان عام 1777 تحت الحكم الإسباني. وأن بريطانيا استولت بشكل خاطئ عليها في القرن التاسع عشر[3].

أوضحت فنزويلا أن المنطقة التي ضمها الخط إلى غويانا تعود بالأصل إلى فنزويلا، وحدودها تمتد إلى نهر الإسيكويبو، ما يعني أن ثلثي مساحة غويانا هي من حق فنزويلا.

وبعد سنوات من الخلاف وتجنب المواجهة العسكرية، توجهت بريطانيا وفنزويلا إلى محكمة دولية في باريس، من قضاة من أمريكا

1 - Venezuela Boundary Dispute, 1895-1899, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, MILESTONES: 1866-1898, available on: https://shorturl.at/fmpZ7

2 - Paul J. Angelo, Another Conflict Is Brewing in the Caribbean, Foreign policy, march 22, 2022, available on https://shorturl.at/wHKNV

3 - فنزويلا.. 95% من الناخبين يؤيدون ضم منطقة خاضعة لإدارة جويانا، الشرق للاخبار، 4 دجنبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/

والمملكة المتحدة وروسيا، وصدر حكمها في 1899، ليعطي فنزويلا حوض نهر أورينوكو ولبريطانيا 90% من منطقة الغابات بين نهري أورينوكو وإسيكويبو. واحترم طرفا النزاع قرار المحكمة وظل الحال هكذا حتى عام 1962 بعد البدء في محادثات الاستقلال بين المملكة المتحدة وغويانا، أعلنت حينها الحكومة الفنزويلية بطلان القرار بحجة وجود أخطاء إجرائية، وبعد استقلال غويانا في 1966، لكن مع مرور الوقت، تبين أن هذا التحكيم لم يكن محايدًا، نظرا لعدة تجاوزات ونقص في الأدلة. لذا، نُقل النزاع بعد عقود إلى ما يعرف بـ"معاهدات جنيف لعام 1966"[1]، التي اقترحت إلغاء تحكيم باريس والتوجه نحو حل دبلوماسي بين الطرفين، لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا من غويانا بعد استقلالها عن المملكة المتحدة.

لذلك جرت محاولة أخرى في 1966 لحل هذه المشكلة، عندما اتفقت المملكة المتحدة وفنزويلا وحكومة غويانا التي أصبحت مستقلة ذلك العام، على إيجاد حل سلمي بمساعدة الأمم المتحدة.

صعَّدت فنزويلا عسكريا على الحدود. ولحل النزاع سلميا وافق الطرفان على توقيع بروتوكول بورت أوف سبين في 1970 الذي نص في مادته الخامسة على أنه سيمتد إلى 12 عاما قابلة للتجديد.

وبحلول 2004 بدا أن المشكلة تم حلها بشكل غير رسمي، بعد أن أشار الزعيم الاشتراكي الفنزويلي الراحل هوغو شافيز إلى أن الأمر لم يعد يشكل مشكلة بالنسبة لفنزويلا خلال زيارة قام بها إلى جورج تاون، عاصمة غويانا[2].

ثم انقلبت الحال حين أدت الاكتشافات النفطية الهائلة في ساحل غويانا ببحر الكاريبي، إلى إشعال فتيل القضية من جديد، خصوصا بعد أن تولت شركة الطاقة الأمريكية العملاقة "إكسون موبيل" التنقيب والاستخراج النفطي التجاري تحت قاع البحر، وهي اكتشافات موصوفة بأنها الأكبر في أي مكان بالعالم خلال العقد الماضي، وجعلت غويانا تجلس على أكبر كمية من النفط للفرد في العالم[3].

واليوم، يتمثل النزاع في استناد كل طرف إلى التحكيم الذي يدعم موقفه. وتعتمد فنزويلا على معاهدة جنيف لعام 1966 - مع أخذ التاريخ بعين الاعتبار- كأساس قانوني لطلب السيطرة على الإقليم. في حين أن موقف جمهورية غويانا التعاونية واضح في قبول قرار التحكيم الصادر من باريس وإدارة الإقليم

1 - Ariel Cohen, Venezuela Vs Guyana: The Battle For El Essequibo's Oil, FORBES, Nov 16, 2023, .available on: https://shorturl.at/ghvxP

2 - لماذا تخطط فنزويلا لغزو البلد الوحيد الذي يرأسه مسلم بأمريكا الجنوبية؟ موقع قناة العربية، 03 دجنبر 2023، على الرابط: https://shorturl.at/qrwCQ

3 - لماذا تخطط فنزويلا...المرجع السابق.

كملكية خاصة بها وبسيادة كاملة، معارضة لمطالبات فنزويلا المستندة إلى معاهدات جنيف.

من المهم التنويه إلى أن "الإقليم المتنازع عليه"، في الوعي الجمعي - سواء الواعي أو اللاواعي - لدى الشعب الفنزويلي، يُعتبر جزءا من فنزويلا، رغم إدارته من قبل دولة أخرى، ذلك للامبالاة القادة الفنزويليين، مما سمح لغويانا بممارسة حريتها في هذا الإقليم.

ورغم أن النزاع كان مستمرا ويتجاهل من وقت لآخر، إلا أن فنزويلا خففت من اهتمامها بالإقليم لعقود، وهو خطأ أثر بشكل كبير على النزاع لاحقا.

وسبق أن أعلنت فنزويلا أنها تعتزم ضم الأراضي المتنازع عليها مع غويانا إلى الغرب من نهر إيسيكويبو. استمرت النزاعات حول منطقة غويانا-إيسيكويبو منذ حوالي 200 عام. وتبلغ مساحة إقليم إيسيكويبو 061 ألف كيلو متر مربع. ويشكل عدد سكانها البالغ 125 ألف نسمة، ما يعادل 20% من إجمالي سكان غويانا. ويمتلك الإقليم احتياطيات نفطية تعادل احتياطيات النفط في الكويت، صاحبة أعلى احتياطي للنفط في العالم والذي يقدر بـ 100 مليار برميل [1].

في عام 2023، تصاعدت التوترات مرة أخرى بعد أن قامت الولايات المتحدة بنشر قوات في غويانا لدعم جهودها في مجال الأمن. وردت فنزويلا باتهام الولايات المتحدة بمحاولة عسكرة النزاع.

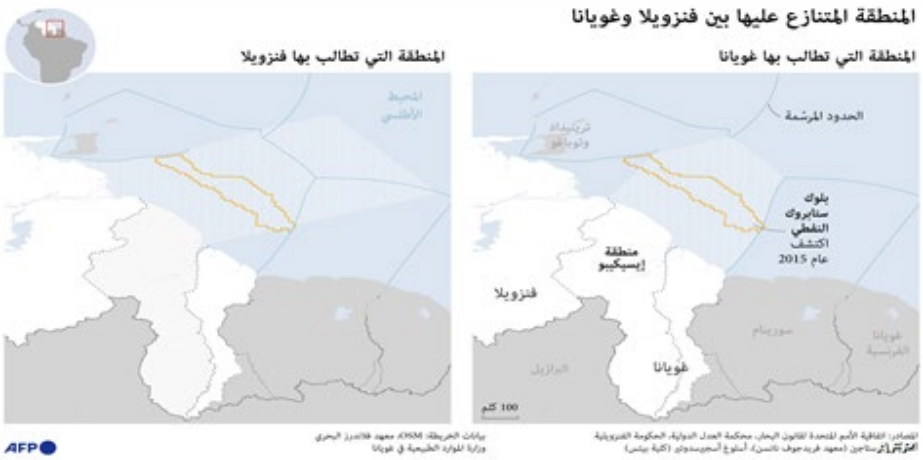

1 - Venezuela: vers un référendum sur le territoire en dispute avec le Guyana, le point , Publié le 22/09/2023 sur https://bit.ly/3uVqgnu

مضمون استفتاء الضم المقترح وسياقاته

يجمع الفنزويليون على أن المنطقة المراد ضمها هي جزء من بلدهم، وتعرفها المقررات المدرسية على أنها" Zona en reclamación " " منطقة مطالبة". ويعتبرون أن إيسيكويبو هي "الساق الخلفية لوحيد القرن" عندما ترسم خريطة البلاد؛ نظرا إلى أن خريطة فنزويلا تأخذ شكل وحيد القرن، وما ينقصه هو ذيله والذي يكمله ضم الإقليم. كل صباح، في الثكنات، يصرخ الناس قائلين "تولد شمس فنزويلا في إيسيكويبو". ويصادف شعار "إيسيكويبو لنا" في كل مكان، على شاشات التلفزة وعلى الجدران.

لم تكن مفاجأة في أن قال الشعب الفنزويلي "نعم" لضم الإقليم، وسيعزز بذلك مصداقية السلطات الفنزويلية في المطالبة بالإقليم باسم "شعبها"، وقد تتساوى "نعم" في الاستفتاء بـ "نعم" للحرب[1].

أصدرت السلطة القضائية التابعة للأمم المتحدة رأيها في فاتح دجنبر 2023، حيث أمرت فنزويلا بالامتناع عن "أي إجراء من شأنه تعديل[2]" الوضع الراهن في إيسيكويبو، ولكن من دون الإشارة في الأمر إلى الاستفتاء الذي جرى يوم 3 دجنبر 2023، حيث تم تجاهل تحذير محكمة العدل الدولية من قبل السلطات والناخبين في فنزويلا.

ومع ذلك، على الرغم من أن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة قانونا، إلا أنها لا تملك السلطة لتنفيذها. وهذا ما يجعل التدخّل العسكريّ قائماً وبشدة[3]، وقد بدأت بالفعل تحركات للجيش الفنزويلي الذي قد يتدخّل أثناء وبعد الاستفتاء. ولحماية نفسها من فنزويلا، تقول غويانا إنها مستعدة لاستضافة قواعد عسكرية أجنبية في إقليم إيسيكويبو.

الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو طرح استفتاء بضم إقليم إيسيكويبو الغنية بالنفط والذي يقع حاليا بدولة غويانا.

وقد جاءت الأسئلة التي تم طرحها في الاستفتاء الذي شارك به أكثر من 01 مليون مواطن على الشكل التالي:

1. **هل أنتم موافقون على التدخل بكافة الوسائل في أراضي إسيكويبو التي تحتلها غويانا بشكل غير مشروع؟**
2. **هل تؤيدون تحول سكان إسيكويبو إلى مواطنين فنزويليين وضم المنطقة لفنزويلا؟**

1 ياسين البكري، استفتاء فنزويلا: هل تكون أمريكا اللاتينية على شفا الحرب؟ صحيفة الميادين، 6 دجنبر 2023 على الرابط: https://shorturl.at/i0123

2 - Rachelle Krygier & Vanessa Buschschlüter, Essequibo: Venezuela votes on claim to Guyana-controlled oil region, BBC, December 3, 2023, available on: https://shorturl.at/aOXY4

3 - Venezuelan voters reject ICJ jurisdiction over dispute with Guyana, Reuters, December 4, 2023, available on: https://shorturl.at/wD067

3. هل توافقون على إلغاء معاهدة باريس لعام 1899 المتعلقة بإسيكويبو؟
4. هل تدعمون اتفاقية جنيف لعام 1966 كحل؟
5. هل تعتقدون أن محكمة العدل الدولية لم توجد حلا؟

ووفقا للجنة الانتخابات الوطنية، فإن مؤيدي ضم المنطقة فازوا بأكثر من 95% من الأصوات في الاستفتاء الذي شمل 5 أسئلة، وأدلى حوالي 10.5 مليون ناخب بأصواتهم في الاستفتاء الذي دعي إليه نحو 7.02 مليون ناخب[1] .

وكانت إجابات الشعب الفنزويلي كالآتي: السؤال 1: نعم 97.83% السؤال 2: نعم 98.11% السؤال 3: نعم 95.40%. السؤال 4: نعم 95.94% السؤال 5: نعم 95.93% .

يومان بعد الاستفتاء، أقر مادورو خطة عمل من تسع نقاط تحرّم على الشركات النفطية التنقيب في البقعة المعنية وتعطيها ثلاثة أشهر للتوقف تحت طائلة مقاطعتها، وبموازاة ذلك، طلب من الشركة الفنزويلية إعطاء رخص للتنقيب فيها. وأعلن تأسيس ولاية جديدة وطبع خرائط جديدة للبلد تشمل مقاطعة إيسيكويبو وإجراء إحصاء سكاني فيها كما أقر بتغطية صحية وتربوية لسكانها، وبمشاريع تنموية وبيئية فيها، وأسس فرقة عسكرية جديدة وأرسلها إلى المنطقة المحاذية.

في المقابل، أعلنت غويانا- التي اعتبرت نفسها مهددة بخطر "وجودي"- استنفار جيشها وقيامها بمناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة، مضيفة أن كل الاحتمالات متاحة لديها، بما فيها فتح قواعد عسكرية على أراضيها. وارتفعت اللهجة بين الطرفين وكل واحد يتهم الآخر بـ"استفزازات متهورة"[2].

جدل بشأن توقيت الأزمة

باعتباره المرشح الأوفر حظا لخوض الانتخابات ممثلا للحزب الحاكم، فإن مادورو بحاجة إلى حشد المزيد من الأنصار لخوص الانتخابات التي من المقرر أن تجري في العام 2024.

من خلال قضية ضم إيسيكويبو ، فإن الرئيس الفنزويلي سيكون قادرا على حشد الرأي العام حوله، باعتبارها قضية أمن قومي، خاصة أنه سيواجه معارضة يمينية قوية بزعامة ماريا كورينا ماتشادو، التي من المتوقع أن تخوض انتخابات الرئاسة القادمة.

1 - Venezuela : un "oui" massif pour l'intégration d'un territoire appartenant au Guyana, Par euronews avec agences, Publié le 04/12/2023, available on : https://shorturl.at/kqlY7

2 - بول أشقر، فنزويلا وغويانا... صراع النفط أو السياسة؟ هل ينجح الرئيس البرازيلي في إخراج تسوية تحيّد الملف؟ المجلة، 11 دجنبر 2023 على الرابط: https://shorturl.at/jALO6

وقد وصف أحد الباحثين في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن النزاع الحدودي بين فنزويلا وغويانا بأنه "برميل بارود" يهدد المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن تحدي الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، للأعراف الدولية من خلال غزو أوكرانيا، شجع الطموحات الإقليمية لدى مادورو[1]. ويستغل الرئيس الفنزويلي تلك القضية لرفع شعبيته في بلاده.

إن الحكومة في فنزويلا التي تواجه وضعا سياسيا صعبا، تميل دائما إلى البحث عن قضية وطنية حتى تتمكن من حشد الدعم لها[2]. ونشر موقع مجلة إيكونوميست تقريراً بعنوان "استفتاء مريب: نيكولاس مادورو يهدد بضم غويانا إلى كاراكاس"؛ وذلك في دجنبر 2023. ويشير التقرير إلى أن الرئيس مادورو لا يحظى بشعبية كبيرة في الداخل الفنزويلي. وفي هذا السياق يسعى إلى صرف انتباه الناخبين عن إخفاقاته، تزامنا مع الانتخابات الرئاسية الفنزويلية 2024؛ فقد لجأ إلى جذب الانتباه إلى قضية وطنية داخلية، وهي ضم أراض من غويانا؛ إذ إنها القضية الوحيدة التي يتفق عليها جميع الفنزويليين تقريبا[3].

ووفقا للتقرير، ربما كانت نسبة المشاركة الحقيقية أقل من 2.4 مليون صوت الذين صوتوا في أكتوبر في الانتخابات التمهيدية للمعارضة، والتي أجريت دون موارد حكومية، وفازت فيها ماريا كورينا ماتشادو، وهي منتقدة شرسة لمادورو، بأغلبية 93 درجة من الأصوات، ولكنها ممنوعة من منصبها. وبحسب التقرير، لم يثر التراجع الشعبي عن المشاركة أي قلق لمادورو، فبينما كان يخاطب أنصاره في تجمع حاشد بعد التصويت بالقرب من القصر الرئاسي في كاراكاس، أعلن مادورو أن الشعب الفنزويلي تحدث بصوت عال وواضح. وفي هذا السياق، أشار خورخي رودريجيز رئيس الجمعية الوطنية، إلى أن التفويض كان كبيرا جدا لدرجة أن الحكومة لم يكن أمامها خيار سوى الالتزام به، وهذا ما تفعله، على الورق على الأقل.

هل تتدخل فنزويلا عسكريا؟ وماهي السيناريوهات الممكنة؟

حسب الخبراء والمحللين فإن الحرب أصبحت ممكنة، وأن كرة الثلج تتدحرج بسرعة نحو بدء صراع في القارة اللاتينية، حيث اتخذ الرئيس مادورو بعض القرارات العسكرية والاقتصادية التي تنص على أن المنطقة المتنازع عليها هي بالفعل جزء من فنزويلا.

1 - Paul J. Angelo, Wazim Mowla, Another Conflict Is Brewing in the Caribbean, Foreign Policy, march 22, 2022, available on : https://bit.ly/3tcUodq

2 - Osmary Hernández, Fernando Almánzar and Mia Alberti, Venezuela's president orders creation of new state and map including land from Guyana, CNN, Wed December 6, 2023 , available on: https://bit.ly/3NnRrh4

3 - A dodgy referendum: Nicolas Maduro threatens to annex Guyana, The economist, December 2023.
ترجمة : صباح عبد الصبور، تكتيك انتخابي :لماذا يهدد رئيس فنزويلا بضم منطقة إيسيكويبو من غويانا؟ إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 13 دجنبر 2023 على الرابط: https://shorturl.at/mqLW6

اللافت أنه بينما كان مادورو، ومنذ سنوات، يعلن من فينة لأخرى أن شمس فنزويلا تشرق من إيسيكويبو ، في تذكير دائم بما تراه كاراكاس حقّها الطبيعي في استعادة المنطقة الحدودية الغنية مياهها بالنفط، بالإضافة إلى الذهب والنحاس، إلا أن ما استجد اليوم من تهديد عسكري، قد يكون مرّده إلى سعيه للتفاوض مع الأميركيين، قبيل الانتخابات، وتخفيف الحظر المفروض على تصدير النفط الفنزويلي، فضلا عن محاولة رد على المناورات العسكرية المتزايدة للولايات المتحدة وحلفائها في غويانا، والتي يضعها مراقبون أيضا في إطار منع تحول المنطقة إلى ممر لزيادة النفوذ الصيني والروسي[1].

هناك عدد من العوامل التي تزيد من احتمال وقوع الحرب بين فنزويلا وغويانا، منها عدم وجود اتفاق نهائي حول الحدود بين البلدين.

وجود موارد طبيعية قيمة في المنطقة المتنازع عليها، مثل النفط والغاز دعم الولايات المتحدة لغويانا، وهو ما يثير مخاوف فنزويلا من أن الولايات المتحدة تسعى إلى التوسع في نفوذها في المنطقة.

والحقيقة فإن الجميع الآن في انتظار الطلقة الأولى التي تطلقها القوات الفنزويلية المرابطة على الحدود في طريق سيطرتها على المنطقة المتنازع عليها، وبالطبع لن تقوم قوات غويانا البالغة 5 آلاف فرد من صد هجوم الجيش الفنزويلي، ولكن الرهان سيكون على خشية كاراكاس من الدخول في صراع من الولايات المتحدة التي أعلنت عن بدء مناورات عسكرية مع غويانا، وجارتها الكبرى البرازيل التي نشرت وحدات عسكرية على طول حدودها مع الإقليم المتنازع عليه.

ورغم الشعور بأن احتمالية الحرب محدودة، إلا أن النزاعات الأخيرة في الساحة الدولية جعلت فكرة الحروب أكثر واقعية. ويبدو أن المواجهة قد تكون خيارا مناسبا لفنزويلا في الوقت الراهن، خاصة مع تفوقها العسكري الواضح على غويانا. ولكن، ما قد يعقد الموقف هو احتمالية تدخل قوة خارجية كوسيط أو للردع أو الاصطفاف مع غويانا، مقابل الحصول على تراخيص وتنازلات نفطية. وفي هذا الإطار هناك خياران أساسيان[2]:

- الخيار الدبلوماسي: وهنا من الواضح جيوسياسيا أن غويانا لن تقدم تنازلات دبلوماسية تفقدها أكثر من 60% من أراضيها، الذي تعتبره خاصا بها منذ القرن الماضي. وبالنظر إلى الثروات النفطية التي تمتلكها هذه الأراضي،

1 - النزاع بين فنزويلا وغويانا حول إيسيكيبو: كاراكاس تصعّد للضغط على واشنطن؟ العربي الجديد، 13 دجنبر 2023 على الرابط: https://shorturl.at/oqrF6

2 - إدريس آيات، بوادر حرب بين فنزويلا وغويانا، منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء، 29 نونبر 2023 على الرابط: https://shorturl.at/bgyzA

من غير المحتمل أن تتنازل عنها، بل ستسعى إلى استغلالها لتعزيز موقفها الدولي بأن هذه الأراضي تنتمي إليها، فالموقف الرسمي لغويانا واضح: رفض التنازل والاستمرار في استغلال الثروات النفطية.

وبما أن الاحتمال الأرجح هو أن غويانا لن تقدم تنازلات دبلوماسية، مما يؤدي إلى طريق مسدود، فستضع فنزويلا بين خيارين صعبين: اللجوء إلى الحرب أو التنازل النهائي عن المطالبة بأراض تظهر فقط على خرائطها التي تعود للحقبة الاستعمارية الإسبانية.

- الخيار العسكري وضم الإقليم بالقوة، كما أشرنا إليه أعلاه، يظهر عدم استعداد غويانا للدخول في مفاوضات تفقدها الإقليم، مما يضع فنزويلا أمام خيارات محدودة تشمل التحرك العسكري. ومن خلال تنظيم استفتاء لضم الإقليم، تتاح الفرصة لها لإرسال الجيوش لتأمينه، وهذا الإجراء يرفع بشكل كبير من فرص نشوب صراع مسلح.

يلاحظ أنه رغم الاختلافات السياسية الداخلية الراهنة في فنزويلا، فإن قضية إقليم غويانا إسيكيبو تلقى قبولا عاما لدى الشعب الفنزويلي، سواء كانوا من المؤيدين أو المعارضين لنظام الرئيس نيكولاس مادورو. والرأي الغالب بين المواطنين هو أن هذه المنطقة تابعة لنا دون النظر إلى الانتماءات السياسية، وهذا يعد ميزة يعيها النظام الحاكم ويبدو أنه يستغلها.

لطالما تجنب لويز إيناسيو لولا دا سيلفا رئيس البرازيل إلقاء اللوم على مادورو في الكارثة الاقتصادية التي مرت بها فنزويلا في ظل حكمه الذي دام عقدا من الزمن، لكن في الثالث من دجنبر أبدى لولا انزعاجه في قمة مجموعة الدول الـ28، وأضاف أنه إذا كان هناك شيء واحد لا تحتاجه أمريكا الجنوبية الآن، فهو الصراع. وقبل الاستفتاء، ادعى وزير الدفاع الفنزويلي، أن النزاع ليس حربا في الوقت الحالي. ومع ذلك، من غير المرجح أن تغزو فنزويلا جارتها. وفي السياق ذاته يشار إلى أن فنزويلا تتمتع بميزة عسكرية هائلة على غويانا، لكن فنزويلا لن تواجه غويانا فقط؛ إذ إن من المحتمل أن واشنطن والبرازيل ستهبان بسرعة للدفاع عن الدولة الصغيرة بمساعدة عسكرية[1].

الموقف الأمريكي من النزاع واحتمالات التدخل

يثار التساؤل حول إمكانية التدخل الأمريكي في حال اندلاع الحرب، فهي صانعة مبدأ مونرو، وزعزعة الاستقرار في حديقتها الخلفية هي في غنى عنه، خصوصا أن قواعدها العسكرية تتعرض لهجمات في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى عدم رد إدارة بايدن على الهجمات ضد المصالح الأمريكية في

1 - A dodgy referendum: Nicolas Maduro threatens to annex Guyana, The economist, December 2023.

العراق وسوريا والبحر الأحمر، فإن التحليق الجوي ونشر القوات المسلحة هو إشارة جيدة من واشنطن، لكن مشاركة الجيش بشكل فعلي في حال بدء العمليات الفنزويلية غير مؤكد حتى الآن.

والأكيد أن واشنطن وفي ظل انشغالها بالأوضاع الملتهبة في أوكرانيا وغزة، لن ترغب في وجود جبهة ثالثة قريبة من حدودها، خاصة أن الإدارة الأمريكية تعاني، بعد أن تمت عرقلة تمرير تشريع بالكونغرس، من شأنه توفير مساعدات أمنية لأوكرانيا وإسرائيل بقيمة 106 مليارات دولار.

إن الحرب في غويانا باتت شبه حتمية، بعد إعلان أمريكا عن إطلاق مناورات عسكرية في ظل هذه التوترات، وإعلان مادورو أن المنطقة المتنازع عليها أصبحت الآن جزءا من فنزويلا، وطلب بداية تنقيب النفط فيها.

بدون شك فإن كركاس غير مستعدة للتراجع عن نتائج الاستفتاء الداعي لتدخل عسكري لضم الإقليم، وغويانا لا تمتلك الرفاهية للتخلي عن ثلثي أراضيها، وواشنطن لا ترغب في التفريط بمكاسب 8 سنوات من التنقيب عن النفط لمصلحة فنزويلا، وبناء عليه يبدو أن الحرب حتمية وفق جميع المؤشرات.

لقد انضمت القوات المسلحة الفنزويلية إلى حملة استعادة "كركاس بأكملها". تشرح هذه الحملة "نحن تاريخ، نحن شعب، نحن أبناء بوليفار. إيسيكويبو ملك لنا". ولذلك فإن نيكولاس مادورو ينتظر فقط موافقة شعبه على التحرك وإطلاق قواته لغزو إيسيكويبو.

القيادة العسكرية في كاراكاس يمكنها أن تلجأ إلى خيارات أخرى لتحقيق السيطرة الميدانية، مثل القيام بعمليات إنزال جوي، أو عمليات إنزال برمائي من خلال بحر الكاريبي، أو عبر الحدود البرازيلية، وإن كان الاحتمال الأخير مستبعد بسبب موقف البرازيل الرافض لهذا الأمر.

فوفقا لمصادر مقربة من دا سيلفا، فإن هذه القضية ستفتح بابا لصراع إقليمي، مما قد يغير الخريطة الجيوسياسية في أمريكا اللاتينية [1]. قد تحدث بعض الاشتباكات والمعارك بين الجيشين، لكن الأمور قد لا تتطور لغزو بري شامل، وذلك لعدة عوامل، من بينها طبيعة المنطقة التي تسيطر عليها مساحات كبيرة من الغابات، والتي تعيق تقدم مركبات وآليات الجيش الفنزويلي.

ويثير عدوان مادورو تجاه جار صغير تساؤلات جدية حول القرار الذي اتخذته إدارة بايدن في أكتوبر بمنح فنزويلا تخفيفا واسع النطاق من

1 أزمة الحدود بين فنزويلا وغويانا.. هل تمهد لإشعال حرب تؤثر على الأمن الدولي؟ قناة الحرة، 8 ديسمبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/47RCBYr

العقوبات الاقتصادية لمدة ستة أشهر، مقابل وعود بالتحرك نحو انتخابات حرة ونزيهة وإطلاق سراح الرهائن.

ويعتقد عدد قليل من المراقبين أن مادورو كان لديه مثل هذه النية على الإطلاق. ولكن من خلال الاستيلاء على التنازلات الأمريكية، التي عرضت عليها مقدما، ثم شن حملة قمع جديدة على المعارضة، فقد اعترض مادورو على هذا التفاهم، حتى قبل تحركه بشأن إيسيكويبو.

يمكن لإدارة بايدن الرد من خلال إعادة فرض جميع العقوبات الاقتصادية التي رفعتها عن فنزويلا بسرعة، وإرسال رسالة واضحة لمادورو مفادها أن سلوكه غير مقبول والإشارة إلى أن تخفيف العقوبات في المستقبل لا يمكن أن يأتي إلا بعد تحركات واضحة نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الداخل واحترام جيرانها. إن القيام بأقل من ذلك سيكون بمثابة خيانة للمعارضة الفنزويلية التي طالت معاناتها وحليفها الديمقراطي المهم [1].

وتبقى الولايات المتحدة هي الضامن الأمني لغويانا، عطفا على أن شركة إكسون موبيل هي صاحبة الحصة الكبرى في الاكتشافات النفطية، 83 بئرا من الآبار المكتشفة، فالتدخل الأمريكي في النزاع اليوم يرتبط بمصالح الشركات النفطية الكبرى التي تعمل في امتيازات التنقيب عن النفط في المنطقة.

حلفاء كاركاس واحتمالات التدخل

قد تلجأ كاراكاس لمساعدة بكين وموسكو، حليفتيها التقليديتين، للوصول الى تسوية بخصوص النزاع. ولكن حتى لو تمكنتا من ذلك، فسيكون الإعتراف الدولي بسلطة فنزويلا على إسيكويبو صعبا، إذ من المؤكد أنه سيصطدم بمجلس الامن، وتحديدا الدول الغربية الواقفة على نقيض فنزويلا وحلفائها. وماذا لو أرادت كل من الصين وروسيا إشعال فتيل الأزمة لإغراق الولايات المتحدة في نزاع جديد على حدودها الجنوبية، كيف سيكون الوضع حينها على مستوى المنطقة اللاتينية؟[2]

حلفاء فنزويلا، روسيا والصين وإيران ومنافسو الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، لديهم رغبة في فتح جبهة لإشغال الولايات المتحدة في حديقتها الخلفية وإغراقها في حرب استنزافية لواشنطن، علاوة على أن ضم الإقليم مطلب شعبي في فنزويلا، يكاد يكون الشيء الوحيد الذي ينال إجماعا وطنيا في البلاد[3].

1 - Venezuela's threat to annex part of Guyana, The editorial board, december 10, 2023, The Financial Times, available on: https://shorturl.at/dfkr8

2 - شريف بيبي، بعد أوكرانيا وغزة ... فنزويلا وغويانا و"حلفائهما" في الخلفية ... هل تقرع طبول الحرب في أمريكا اللاتينية؟ مونت كارلو الدولية، 13/12/2023، على الرابط: https://shorturl.at/dmnG5

3 حشد 4 جيوش.. الحرب على الأبواب في أمريكا الجنوبية صحيفة السياسة، 9 ديسمبر 2023 على الرابط: https:// bit.ly/47SA6oy

وتتمتع طريقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الحكم بإعجاب الكثير من رؤساء حكومات صربيا ومقدونيا والجبل الأسود ودول أخرى في أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا، حيث يميل أمراء النفط الذين يسيطرون بشكل واسع على وسائل الإعلام والأحزاب المنظمة بشكل صارم طبقا لمبدأ القيادة لاستنساخ النموذج الروسي.

قد يكون قرار محكمة العدل الدولية ملزما، لكن لن يكون لها أي نفوذ لتنفيذه [1]. والأخطر من ذلك هي الأمثلة التي قدمتها القوى العظمى، مثل روسيا في شبه جزيرة القرم ودونباس على سبيل المثال. أو مرة أخرى والولايات المتحدة ترامب عندما اعترفت، في عام 2019، بسيادة إسرائيل في الجولان السوري. الصين عندما تنشر خريطة حدودها بما في ذلك تايوان. وهو اتجاه قوي، ينتهي به الأمر دون أن يعوقه زعماء مثل نيكولاس مادورو، عندما يرى أن استعادة جزء من غويانا أصبحت ملحة [2].

البرازيل والجوار المأزوم... والحذر من التواجد الأمريكي

خطر آخر من الممكن أن تثيره خطوة فنزويلا المحتملة، وهو دخول البرازيل على خط الأزمة عسكريا، نظرا لمصالحها الجيوسياسية في المنطقة وانطلاقا من رفضها لأي نزاع مسلح في القارة اللاتينية، خصوصا على حدودها، لما قد يجلبه من تدخل عسكري أمريكي محتمل. ولما لا، قد يكون لها مصالح خاصة في الثروات المكتشفة في إسيكويبو والتي قد تدفعها للوقوف بوجه الحليفة حاليا، فنزويلا[3].

وكانت البرازيل قد دفعت بتعزيزات عسكرية على الحدود مع غويانا تحسبا لأي تصعيد، ورفضا لأي تحرك عسكري لفنزويلا، مشددة على الدبلوماسية كخيار لحل النزاع.

ويبدو أن الهواجس البرازيلية باتت حقيقة، مع إعلان السفارة الأمريكية في غويانا، أن الولايات المتحدة ستجري مناورات عسكرية جوية بالتعاون مع جيش غويانا، لدرء التهديدات الفنزويلية، ولمواجهة ما تعتبر واشنطن نفوذا متناميا للصين وروسيا في المنطقة.

وجاء في بيان السفارة بالتعاون مع قوات دفاع غويانا، ستجري القيادة الجنوبية للولايات المتحدة (ساوث كوم) مناورات جوية في السابع من دجنبر 2023.

1 - Ludmïa LEWIS, Le Guyana demande à l'ONU d'arrêter "de toute urgence" le référendum au Venezuela sur la région disputée de l'Essequibo, France tv info le 14 novembre 2023, disponible sur https://bit.ly/3Rfotkt

2 - Olivier Poujade, Venezuela : Maduro envisage d'annexer une grande partie du territoire du Guyana, France tv info Publié le 14/11/2023, disponible sur https://bit.ly/3GElzB8

3 - شريف بيبي، بعد أوكرانيا وغزة...المرجع السابق.

مع كل ما سبق، يبدو أن صراعا جديدا بدأ يختمر في أمريكا اللاتينية هذه المرة، وإذا لم تتمكن الدبلوماسية من تفكيك عناصره، فإنه قد يدخل المنطقة في دوامة من العنف غير محسوبة العواقب ولا النتائج على جميع أطرافها.

ختاما، كما رأينا تصر غويانا، التي كانت تحت الاستعمار الهولندي والبريطاني، على أن حدودها مع فنزويلا قد حددت بموجب قرار من محكمة تحكيم باريس في عام 1899. ومن جانبها، تعتبر فنزويلا أن نهر إسيكيبو الواقع إلى الشرق يمثل حدودا طبيعية معترف بها منذ استقلالها عن إسبانيا، وبالتالي الإقليم وكل ما يحتويه يجب أن يكون تحت السيادة الفنزويلية. وفي الطرف الآخر ثمة قوى دولية وشركات النفط التي تزكي الحروب إذا كان الذهب الأسود هو الرهان، ونعلم جميعا أن الولايات المتحدة التي حاربت العراق لأجل النفط، وفرنسا -مع شركة توتال- التي أسقطت نظام القذافي لأجل النفط لن تقفا متفرجتين في الوقت الذي تعمل دولة خصم لهما على ضم إقليم استثمرا فيه لـ 8 سنوات.

على كل حال، فقد تعهدت فنزويلا وغويانا لحد الساعة بعدم اللجوء إلى القوة لتسوية النزاع الإقليمي المستمر بينها منذ فترة طويلة، حول منطقة إيسيكويبو الغنية بالنفط، واتفقتا بشكل مباشر على عدم التهديد أو استخدام القوة ضد بعضهما تحت أي ظروف، بما في ذلك الناجمة عن أي خلافات قائمة بين الدولتين.

وجاء في بيان مشترك صدر في ختام قمة استضافتها سانت فنسنت وجرينادين، في 14 دجنبر وشارك فيها الرئيسان الغوياني عرفان علي والفنزويلي نيكولاس مادورو أن غويانا وفنزويلا تتفقان على عدم استخدام القوة ضد بعضهما البعض، أو التهديد باستخدامها، تحت أي ذريعة، كما سيتم عقد لقاء آخر خلال ثلاثة أشهر بالبرازيل بحضور الرئيس لولا دا سيلفا[1].

1 - Essequibo : Guyana et Venezuela n'auront pas recours "à la force" mais campent sur leurs positions, Par Euronews, Publié le 15/12/2023, disponible sur https://shorturl.at/dgoMW

النزاعات الحدودية بين دول أمريكا اللاتينية والكاراييب

د. سعيد بنبوكر
مترجم وباحث متخصص في الشؤون الايبيروأمريكية
أستاذ زائر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكدال- جامعة محمد الخامس-الرباط

تقديم

تهدف هذه المقالة إلى تحليل موضوع مثير للجدل والنقاش حيث يتعلق الامر بالنزاعات والصراعات الحدودية البحرية والإقليمية القائمة بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاراييب، كما تسلط الضوء على المشاكل التي تشكلها في ترسيم حدود المساحات البحرية بين دول المنطقة.

وسيتركز اهتمامنا حصريا على هذه الرقعة الجغرافية من العالم، مع عدم تضمينها الصراعات القائمة بين أي دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاراييب مع دولة أخرى لا تنتمي إلى هذه المنطقة (كنموذج لذلك حالة كوبا والولايات المتحدة فيما يتعلق باحتلال غوانتانامو).

هذا بالإضافة الى التطرق إلى آخر تسويات للنزاعات بين بعض الدول التي تعتبر ذات أهمية كبيرة

حيث تشكل جزءا من العلاقات الثنائية بين البلدان، فهي شرط للمفاوضات وتوفر إطارا من التعاون لتعزيز التكامل الإقليمي.

ولن تتطرق هذه الورقة لمعالجة النزاعات التي تمت تسويتها من قبل، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الشيلي والبيرو حول الحدود البرية بينهما الذي صدر في حقها حكم من طرف محكمة العدل الدولية بلاهاي في يناير 2014. نزاع آخر سوف لم نتطرق إليه كذلك تم التوصل الى حل نهائي حيث صدر حكم بشأنه من طرف نفس المحكمة سنة 2012 ويتعلق الامر بكولومبيا ونيكاراغوا حيث تمت المصادقة على جزيرة سان أندريس وبروبدينسيا كجزء من كولومبيا [1]،كما لم ندرج في لائحة النزاعات ما يسمى ب " الحدود المتنازع عليها" خصوصا بين الاوروغواي والبرازيل حول مضيق أرتيغاس والجزيرة البرازيلية بحيث لم يتحول إلى صراع معترف به من الدولتين ولكنهما قررا تركه جانبا.

1 قانون آلية تسوية المنازعات البحرية بواسطة التحكيم الدولي. متوفر على الرابط: https://www.international-arbitration-attorney.com/ar/law-of-the-sea-dispute-settlement-mechanism/ 07/12/2023

أولا: طبيعة النزاعات في دول أمريكا اللاتينية والكاراييب: السيادة والموارد

تواجه دول أمريكا اللاتينية ودول الكاراييب العديد من التحديات الداخلية، وكذلك التحديات الإقليمية المرتبطة ببعض الصراعات بين دول الجوار؛ خصوصا فيما يتعلق ببسط السيادة حول بعض الأقاليم، أو السيطرة على الموارد، سواء كانت موارد البترول والمعادن أو صيد الأسماك، وأيضا حول القضايا الاستراتيجية أوالجيوسياسية، كما هو الحال بمطالبة بوليفيا من الشيلي بمنفذ إلى البحر.

كما سنؤكد على المسارات الدبلوماسية التي سلكتها هذه الخلافات سواء عبر القنوات الدبلوماسية الثنائية أو عبر تحركات منظمات الوساطة والتحكيم الدولية. كما يمكننا أيضاً من تحديد المؤسسات الدولية التي أصبحت ذات أهمية عندما يتعلق الأمر بحل الخلاف الحدودي وعواقبه على سياسة الاندماج الاقليمي في المنطقة.

إن عدم كفاية ترسيم الحدود الإقليمية في دول أمريكا اللاتينية الناتج عن نموذج ترسيم الحدود الإدارية للمستعمرات السابقة في إطار إجراء مبدأ الحيازة uti posidetis iuris قد ترك العديد من الحدود الجغرافية دون حل والتي أصبحت عالقة واشتد الصراع عليها سواء تعلق الأمر بالحدود البرية أو البحرية. ففي أمريكا الوسطى مثلا، شكلت إسبانيا آنذاك النموذج الإداري للأقاليم والمقاطعات المتحدة في أمريكا الوسطى التي جمعت بين غواتيمالا والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا، والتي عندما انسحبت منهم لم تترك حدودًا دولية متسقة وواضحة، دون أن ننسى مصالح فرنسا أو هولندا أو المملكة المتحدة في منطقة بحر الكاراييب والتي لا تزال قائمة.

لقد ترسخت العديد من هذه الصراعات البحرية الإقليمية منذ فترة ما بعد الاستعمار نتيجة لترسيم حدود الدول الجديدة التي ظهرت بعد استقلال هذه الدول. وفي الوقت الحالي، ومنذ اتفاقية مونتيغو باي لقانون البحار لسنة 1982، اشتدت هذه الصراعات مع ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة. وبالرغم من أن ثروة البحر الكاراييب ليست مهمة بشكل خاص، حيث يتم اكتشاف مناطق ذات مناجم وحقول في مجال الهيدروكربونات، وكقاعدة عامة، تفتقر العديد من هذه البلدان الجزرية إلى الإمكانات الاقتصادية والتقنية للقيام باستغلال كافٍ لهذه المناطق، لذلك من الناحية العملية والجيوسياسية، يتعلق الأمر بتحديد الحدود في البحر بفكرة الحفاظ على هذه المناطق من القوى الأجنبية التي تستنزف الموارد الطبيعية.

.

كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التي فُتحت أمام الدول الساحلية على جرفها القاري وإمكانية توسعها في بعض الحالات إلى ما هو أبعد من مائتي ميل بحري والقدرة على حل النزاعات التي يفرضها وجود لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة ، دون أن ننسى أن المنطقة الدولية لقاع البحار والمحيطات تطرح تحدياً يتمثل في اعتبار الموارد والثروات الطبيعية للمنطقة تراثاً مشتركاً للإنسانية، مما أدى إلى رد فعل العديد من الدول المتقدمة تكنولوجياً التي تسعى إلى الحفاظ على هيمنتها على هذه الموارد على حساب بقية دول العالم والتي رفضت التوقيع أو المصادقة على اتفاقية مونتيغو باي. وإذا تم التركيز على منطقة أمريكا اللاتينية، فيمكن الكشف عن سلسلة من الصراعات التي سعت إلى إيجاد نماذج مختلفة للحل، رغم أن العديد منها ما زال مستمرا دون إيجاد صيغة الحل المناسبة لمطالبات الدول المعنية.

لذلك، من الأهمية بمكان معرفة الخلافات والنزاعات الحالية بين الدول، لأنها جزء من تاريخ العلاقات الثنائية القومية وتكون بمثابة عامل تفاوضي بينها من أجل تعاون أكبر أو أقل في الاندماج الإقليمي. يقصد بدول أمريكا اللاتينية تلك الدول التي لغتها الرسمية هي الإسبانية والبرتغالية والفرنسية، لذلك تدخل ضمن هذا المفهوم دول: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا والهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبانما والباراغواي والبيرو وجمهورية والدومينيكان والأوروغواي وفنزويلا وهايتي.

لقد تركت عملية التوسع والصراع في تشكيل دول أمريكا اللاتينية العديد من الخلافات العالقة التي وجب تسويتها خصوصا في بعض المناطق المتنازع عليها، حيث تطالب كل دولة من الدول المعنية بالسيادة على الإقليم الذي يوَلِّد النزاع. في نهاية القرن العشرين، أدى توحيد الدول الوطنية في معظم أمريكا اللاتينية إلى توفير الاستقرار في المنطقة ولكن لم تُسوى او تُحل بشكل نهائي النزاعات الحدودية الإقليمية التي لا زالت قائمة لحد الساعة من خلال عمليات التحكيم المعقدة[1].

أما بالنسبة لأمريكا الوسطى وجزر الكاراييب، التي تتواجد بها دول صغيرة وضعيفة جعلها فريسة سهلة للولايات المتحدة الامريكية، التي عرقلت حق هذه البلدان في تقرير مصيرها.

1 - Honorable SENADO de la Nación Argentina. Dirección General de relaciones internacionales. CUADERNOS DE TRABAJO DEL OBSERVATORIO DE POLITICA INTERNACIONAL. Conflictos limítrofes en América Latina. Octubre de 2014.

دول أمريكا اللاتينية التي تشهد نزاعات حدودية حاليًا هي: كوستاريكا -نيكاراغوا، غواتيمالا - بليز، الهندوراس - نيكاراغوا، الهندوراس - السلفادور، الشيلي - بوليفيا، فنزويلا - غويانا، غوايا - سورينام، فنزويلا - كولومبيا والبرازيل - بوليفيا، وفي حالة أوروغواي والبرازيل حول مضيق دي لاس أرتيغاس والجزيرة البرازيلية، لم يتم الاعتراف بها باعتبارها نزاعات بين هاتين الدولتين، ولكن بكل بساطة تم تركها وتسميتها بعبارة "الحدود المتنازع عليها".

ثانيا: محكمة العدل الدولية: أي دور في تسوية نزاعات المنطقة؟

تلعب محكمة العدل الدولية (الهيئة القضائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة) دورا أساسيا في التسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال الحلول القضائية. وعلى وجه التحديد، تتمثل مهمتها كمحكمة دولية في حل الخلافات القانونية التي ترفعها اليها الدول من أجل البث فيها، طبقا لقواعد القانون الدولي، وكذلك تقديم آراء استشارية بشأن بعض المسائل القانونية التي تُعرض عليها من طرف هيئات ومنظمات تابعة للامم المتحدة المرخص لها.

وكشرط لذلك يجب على الدول التي تحتاج الوساطة من هذه المحكمة أن تقبل قبل كل شيء اختصاص محكمة العدل الدولية. وهذا المبدأ الأساسي الذي يغلب على تسوية المنازعات الدولية هو ضمان الاحترام الكامل لسيادة الدول الأعضاء، التي تحتفظ بصلاحية اختيار الوسائل والهيئات المختصة لحل نزاعاتها.

إن حكم محكمة العدل الدولية ملزم فقط للدول الأطراف. المبدأ الاساسي هو أن آثار القرار يكون بين الأطراف، وفقا للمادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة حيث يتعهد كل عضو في "الأمم المتحدة" بالامتثال لقرار محكمة العدل الدولية في أي نزاع يكون طرفاً فيه. وحيث تكون الأحكام نهائية، وبالتالي لا يمكن استئنافها أمام محاكم الاستئناف. ورغم ذلك، تمنح للدول الأطراف إمكانية وضع طلبات للتفسير أو المراجعة. وفي حالة عدم الامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية، يجوز للدول رفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وهكذا، أصبحت هذه المحكمة هي الأكثر طلبا عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات، لأنه على الرغم من أن المنطقة لديها منظمات إقليمية أخرى (على سبيل المثال محكمة العدل الكاراييبة، ومنظمة الدول الأمريكية، وأوناسور، والميركوسور، وغيرها)، فهذه المنظمات والتجمعات الإقليمية ليس لها الطابع الملزم الذي يبقى من اختصاص محكمة لاهاي.

كما تقوم الهيئات التنفيذية لمنظمة الدول الأمريكية أو اتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR التي عادةً ما تقوم بالوساطات بين الدول لهذا النوع من النزاعات، والتي يمكن أن تنتهي في هذه الحالة باتفاق طوعي بين الأطراف، أو تتطلب حكمًا ملزمًا لاحقًا من لاهاي عند ما تكون الوساطة الأولى غير ناجحة.

ثالثا: النزاعات الحدودية الراهنة بين دول أمريكا اللاتينية والكاراييب

فنزويلا - غويانا:

تبلغ مساحة إقليم إيسيكيبا حوالي 159.500 كيلومتر مربع، تديرها غويانا التي تَعتبر هذه المساحة تابعة لها، بينما تُطالب فنزويلا بالسيادة على هذه المنطقة. ويعود الخلاف بين هذين البلدين إلى سنة 1822، لكون هذه المنطقة غنية بالمعادن والغابات ووفرة الموارد الطاقة.

وقد كانت المملكة المتحدة تسيطر على هذه المناطق المتنازع عليها، وذلك بموجب معاهدة التحكيم المسماة "قرار باريس 1899" وحيث ادانت فنزويلا هذا القرار الذي من خلاله لم تعد لفنزويلا أي سلطة على الأراضي المعنية.

وفي سنة 1956، بعد استقلال غويانا ومن خلال اتفاق جنيف، أنشأت فنزويلا لجنة مختلطة للحدود التي تضم ممثلين اثنين من كل دولة حتى يمكن التفاوض على النزاع بينهما لمدة أربع سنوات.

في سنة 1970، فشلت اللجنة المختلطة للحدود في التوقيع على أي نوع من الاتفاقيات، الشيء الذي أدى إلى توقيع "بروتوكول ميناء اسبانيا"، الذي مدد فترة الأربع سنوات الأولية لهذه اللجنة، ونص على أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، فإن الأمين العام للأمم المتحدة سيتم اشراكه في الامر، وبالتالي استنفاد كافة سبل الحل السلمي.

في سنة 2006، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، قامت فنزويلا، تحت قيادة الرئيس هوغو تشافيز، بتعديل العلم الوطني وذلك بإضافة نجمة واحدة ليصبح المجموع ثمانية نجوم، والتي تجسد مقاطعة غويانا. وفي سنة 2007، دخل الجنود الفنزويليون الأراضي المطالب بها بهدف مكافحة الاستغلال غير القانوني لمناجم استخراج المعادن، الأمر الذي دفع حكومة غويانا برئاسة بهارات خاغديو Bharrat Jagdeo إلى المطالبة رسميا من وزارة الخارجية بشأن التدخل العسكري. ومن جانبها، اعتذرت فنزويلا من خلال نائب وزير الخارجية.

حاليًا هذا النزاع بين أيدي الأمين العام للأمم المتحدة، بينما تواصل غوايانا حيازة ومنح امتياز التنقيب واستغلال ثروات إيسيكيبو للشركات الدولية.

في هذا السياق وحسب مصادر إعلامية، "أن قوات الجيش البرازيلي أعدت سيناريو استعدادا للقتال في المنطقة، بما في ذلك توسيع وجود الجيش البرازيلي على الحدود مع فنزويلا وغويانا ".

وذلك بإرسال وزارة الدفاع البرازيلية 20 عربة مدرعة إلى الحدود مع فنزويلا وضع خطة للتصدي للتنقيب غير المشروع عن الثروات الباطنية في المنطقة.

قبل ذلك صوت الفنزويليون في استفتاء تشاوري حول حماية حقوق بلادهم في إقليم إيسيكيبو المتنازع عليه منذ القرن التاسع عشر -حيث كثفت الحكومة الفنزويلية جهودها لاستعادة الإقليم بعد أن بدأت سلطات غويانا في تسليم المناطق الغنية بالثروات الباطنية في الجرف القاري المتنازع عليه، لشركات نفط أجنبية لاستثمارها. وتضمن الاستفتاء 5 أسئلة، رد عليها بالإيجاب أكثر من 95٪ من الناخبين الفنزويليين[1].

وتؤكد كراكاس بأن نهر إيسيكيبو الواقع شرق المنطقة يمثّل الحدود الطبيعية بين البلدين كما أُعلن عن ذلك سنة 1777 حيث كان في ظل الحكم الإسباني، وبأن المملكة المتحدة قسمت الأراضي الفنزويلية بشكل خاطئ في القرن التاسع عشر.

لكن غويانا تؤكد بأن الحدود أقيمت في حقبة الاستعمار البريطاني وثبتتها محكمة تحكيم سنة 1899، وتقول إن محكمة العدل الدولية التي تعد أعلى هيئة قضائية أممية صادقت على هذا الاستنتاج[2].

طلبت غويانا من محكمة العدل حظر الاستفتاء الذي اعتبرت أنه يرقى إلى انتهاك للحقوق الدولية، لكن من دون جدوى.

ودعت محكمة العدل الدولية كراكاس إلى عدم اتخاذ أي خطوة من شأنها إدخال تغييرات على الأراضي المتنازع عليها، لكنها تجنّبت الإشارة إلى الاستفتاء. وتعهّدت كراكاس بدورها المضي قدماً بتنظيمه [3].

1 - البرازيل عززت قواتها على الحدود مع فنزويلا وغوايانا. 05.12.2023، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/world/1518340

2 - Patricia Marín Luján. GEOPOLITICA, CONFLICTOS FRONTERIZOS EN AMERICA LATINA. Revista Geopolítica Transfronteiriça, [S.l.], v. 1, n. 1, p. 1-14, jul. 2017. ISSN 2527-2349: <http://periodicos.uea.edu.br/index.php/revistageotransfronteirica/article/view/619>

3 - طبول الحرب تقرع في أمريكا اللاتينية. ماذا يحدث بين غوايانا وفنزويلا؟ متوفر على الرابط: https://www.alkhaleej.ae/2023-12-05

من الناحية السياسية، يرى بعض المراقبين أن تصعيد جورج تاون أزمة المناطق الحدودية الغنية بالنفط والغاز بين فنزويلا وغويانا، التي يتنازع عليها البلدان، ما هو إلا محاولة من الرئيس الحالي في كراكاس نيكولاس مادورو، لشد الانتباه بعيدًا عن فوز المعارضة ماريا كورينا ماتشادو، بالانتخابات التمهيدية للانتخابات الرئاسية في 2024، وتعليق هذا الفوز[1] .

لكن بعد كل هذه المناورات تم عقد قمة بين الدولتين اتّفقتا من خلالها على عدم استخدام القوة ضد بعضهما البعض في هذا النزاع الحدودي وتعهّد الجانبان بحلّ هذا النزاع وفقاً للقانون الدولي واتفق البلدان أيضاً على مواصلة علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي ووحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاراييب. كما اتّفق البلدان، وفقاً للبيان المشترك، على استحداث آلية لتجنّب اشتعال الأحداث على الأرض وتحولها إلى توترات أكبر واتّفق رئيسا البلدين على الاجتماع مجدّداً في غضون ثلاثة أشهر في البرازيل، التي توافق على أن يكون رئيسها لويس إيناسيو لولا دا سيلفا وسيطاً في هذا النزاع[2].

كوستاريكا - نيكاراغوا:

تعتبر بحيرة لوس بورتيوس أو لاغونا هاربور هيد محل نزاع بين كوستاريكا ونيكاراغوا وقد نشأت المطالبة بالسيادة عليها بين الدولتين منذ أكتوبر 2010، وتقع هذه البحيرة في الشمال الشرقي لكوستاريكا ومصب نهر سان خوان الحدودي وهي جزيرة نهرية تبلغ مساحتها حوالي 3 كيلومترات مربعة.

قدمت حكومة كوستاريكا، برئاسة لورا تشينشيا، شكوى إلى رئيس نيكاراغوا دانيال أورتيغا سافيدرا بشأن الانتهاك المزعوم للسيادة من خلال إجراء أعمال التجريف في نهر سان خوان الحدودي، مما تسبب، بحسب كوستاريكا، في أضرار بيئية بسبب الرواسب وقطع الأشجار والأضرار التي لحقت على وجه التحديد بالأراضي الرطبة الموجودة في المنطقة.

وفي وقت لاحق، نددت كوستاريكا بنيكاراغوا مرة أخرى، وذكرت أن جيشها قد رفع علم نيكاراغوا في المنطقة المتنازع عليها، وهي اللحظة التي مهدت فيها كوستاريكا الطريق الى تدخل ووساطة منظمة الدول الأمريكية، التي حثت الأطراف من خلال قرارها على بدء حوارات حول هذا الموضوع. ورفضت حكومة نيكاراغوا هذا القرار.

1 - Patricia Marín Luján. GEOPOLITICA, CONFLICTOS FRONTERIZOS EN AMERICA LATINA. Revista Geopolítica Transfronteiriça, [S.l.], v. 1, n. 1, p. 1-14, jul. 2017. ISSN 2527-2349: <http://periodicos.uea.edu.br/index.php/revistageotransfronteirica/article/view/619>

2 - فنزويلا وغويانا تتفقان على تجنب الحرب في نزاعهما الحدودي، متوفر على صحيفة الخليج الإماراتية، على الرابط: https://www.alkhaleej.ae/2023-12-15

وحثت منظمة الدول الأمريكية الدولتين المتنازعتين على حل مشاكلهما الحدودية بطريقة سلمية، لكن نيكاراغوا اعتبرت أن منظمة الدول الأمريكية ليست الهيئة المختصة بحل هذه القضايا وواصلت نيكاراغوا حشد قواتها إلى المنطقة المتنازع عليها واعتبرت أن كوستاريكا هي الدولة التي غزت أراضيها، لذلك رفعت كوستاريكا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في 18 نونبر 2010، وطلبت هذه الهيئة من البلدين مغادرة المنطقة بسبب مزاعم بحدوث أضرار بيئية لا يمكن إصلاحها.

الشيلي - بوليفيا:

في سنة 1879، بعد حرب المحيط الهادئ، فقدت بوليفيا إمكانية الولوج إلى البحر وضمت الشيلي أراضي بوليفيا والبيرو.

وقد أعلنت الشيلي أن ترسيم الحدود تم في المعاهدة الموقعة سنة 1904. وفي سنة 2006، اتفقت رئيسة الشيلي ميشيل باشيليت، ورئيس بوليفيا إيبو موراليس، على إنشاء وكالة مكلفة بمشكلة الحدود، والتي كان الهدف منها إعادة العلاقات الثنائية وحل مشكلة وصول بوليفيا إلى البحر، وهذا لا يعني التنازل عن السيادة.

للقد عبرت بوليفيا دائمًا أن الاتفاقية الموقعة بينها وبين الشيلي سنة 1904 لم يتم الالتزام والوفاء بها بالكامل وحيث أنه تم فرضها بطريقة غير عادلة على بوليفيا، نظرًا لأن العديد من المصدرين والمستوردين نددوا بالصعوبات التي واجهتهم في الموانئ الشيلية. وفي سنة 2013، احتج الموظفون الشيليون على الرواتب لمدة أسبوعين، مما تسبب في خسائر اقتصادية كبيرة للتجارة الدولية البوليفية.

وتهدف الدعوى التي رفعتها بوليفيا في لاهاي إلى إقناع محكمة العدل الدولية بإجبار الشيلي على التفاوض بشأن الولوج إلى المحيط الهادئ. وتقرر الشيلي حاليًا ما إذا كانت ستقبل بمحكمة العدل الدولية باعتبارها الهيئة المختصة باتخاذ هذه القرارات.

ولا تزال الدولتان في حالة نزاع الى حد الآن، إذ لم تتوصلا إلى اتفاقات ولم تأخذا بعين الاعتبار توصيات محكمة العدل الدولية[1].

غواتيمالا - بيليز:

تطالب غواتيمالا بالأراضي البالغة مساحتها 11.030 كيلومترًا مربعًا التي تشكل جزءًا من أراضي بيليز، وهو نزاع نشأ بسبب عدم الالتزام بالاتفاقية الموقعة سنة 1859 بين غواتيمالا (حيث كانت بيليز جزءًا منها) وبريطانيا

1 - Patricia Marín Luján, op.cit.

العظمى، التي اعترفت ببيليز كمستعمرة إنجليزية، والتزمت ببناء طريق سريع يربط غواتيمالا ببونتا غوردا في بيليز.

تم تحديد أربعة سنوات لبناء الطريق، وهي الفترة التي قامت فيها بيليز، من خلال القنصل فريدريك شاتفيلد، بتوسيع الحدود من جانب واحد إلى نهر سارتون، الذي كان تحت حكم الحكومة البريطانية. بريطانيا العظمى، من جانبها، لم تلتزم باتفاقية 1859، لكن بيليز ظلت دائمًا مستعمرة بريطانية بالاسم الجديد الهندوراس البريطانية.

بالعودة الى التاريخ وجب التذكير بأن غواتيمالا اعترفت باستقلال دولة بيليز سنة 1992 ، وفي سنة 1994 طالبت غواتيمالا من منظمة الأمم المتحدة التفاوض مع بيليز وهو ما ردّت عليه حكومة بيليز بنواياها الحسنة للتفاوض على أي مشكل او عائق قد يكون مع غواتيمالا ، الشيء الذي تمت المطالبة به مرة أخرى في سنة 1999 أمام بيليز لوجود هذا النزاع الإقليمي.

في غشت 2003، رفضت وزارة خارجية غواتيمالا أي مقترح للمصالحة وتسوية النزاع، لأن التوصيات دفعت غواتيمالا إلى التنازل عن حقوقها السيادية دون أن تكون منصفة وعادلة وتضر بالنظام القانوني الدستوري.

واستأنفت المفاوضات من جديد في 7 شتنبر 2005 من خلال الاتفاق على إطار التفاوض وإجراءات وتدابير بناء الثقة، حيث قرر البلدان رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي[1]، وهو ما تم في دجنبر 2008. والواقع أنه بعد مفاوضات طويلة وشاقة، اتفقت الدولتان في إبريل 2012 على إجراء استفتاءات متزامنة لمطالبة المواطنين بإحالة النزاع على القضاء الدولي، رغم أن هذه المشاورات وصلت إلى الطريق المسدود.

وتستند حجج غواتيمالا إلى حقيقة مفادها أن أجزاء من الأراضي البيليزية ينبغي أن تشمل المساحات التي تنازلت عنها إسبانيا لبريطانيا العظمى في معاهدتي 1783 (حوالي 1482 كيلومترا مربعا) و1786 (حوالي 1883 كيلومترا مربعا) والباقي حوالي 1324 كيلومترا مربعا، التي من شأنها أن تنتمي إلى الأراضي الأصلية لبيليز. ولذلك، فإن الأراضي المتبقية التي لا تعترف بها غواتيمالا والتي تعتبر أنها كانت محتلة بشكل غير قانوني من جانب بريطانيا العظمى في ذلك الوقت، ومن قبل بليز حاليا، لابد من إضافتها إلى الأراضي الغواتيمالية.

استمرارا لتحليل النزاع بين بيليز وغواتيمالا، تجدر الإشارة إلى أن الامر يتعلق بمطالبة بحرية وبرية، مما يفتح المجال لعدة نزاعات قضائية.

1 - Patricia Marín Luján, op.cit.

من جانبها، طالبت غواتيمالا بجزء مهم من أراضي بيليز جنوب نهر سيبون، وكذلك الجزر الصغيرة (سابوديا ورانغوانا)، الخاضعة لإدارة بيليز والتي تشكل شعابا مرجانية مهمة. وبما أنه لا وجود لما يسمى ب "الساحل الجاف Costa seca -"، فإن أي مطالبة برية ولسواحل يعني بشكل ضمني مطالبة بحرية على المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وفي حالة غواتيمالا، ونظرا للتشكل المقعر لسواحلها، مما يجعلها دولة في وضع جغرافي غير موات فيما يتعلق بسواحل بيليز وهندوراس المجاورة، وبالتالي يشكل عائقا حول إمكانية الامتداد البحري لغواتيمالا[1].

في 10 أبريل 2019، تم إجراء استفتاء على النزاع الإقليمي مع غواتيمالا في بيليز. الغرض من الاستفتاء هو سؤال البيليزيين عما إذا كانوا يتفقون على أن غواتيمالا وبلدهم يطلبان من محكمة العدل الدولية أن تحل أخيرا النزاع الإقليمي بين بيليز وغواتيمالا، كجزء من الالتزام الموقع في دجنبر 2008 بين البلدين. أجرت غواتيمالا الاستفتاء في 15 أبريل 2018، وكما تم تحديده في الاتفاقات السابقة، يتعين على بيليز تنظيم استفتاءها بعد ستة أشهر من قيام غواتيمالا بذلك. وقد صرح نائب رئيس غواتيمالا الأسبق، جافيث كابريرا، بأن بيليز ستجري استفتاءها في ماي 2018، لكن بليز أصدرت بيانا أنكر ذلك، قائلة إنها ستجري الاستفتاء بعد إجراء عملية إعادة التسجيل لضمان إجراء عملية تصويت دقيقة وعادلة.

تم الطعن في الاستفتاء من منطلق أنه قد يؤدي إلى تغييرات إقليمية تتعارض مع دستور بيليز. وعليه فقد صدر أمر قضائي من المحكمة العليا في بيليز يأمر بتأجيل الاستفتاء. وعلى الرغم من الأمر القضائي، قامت حكومة بيليز بتقديم مسودة تشريعات يعتقدون أنها ستلغي الأمر القضائي. في المقابل، يعتقد حزب الشعب التقدمي المعارض أنه يلزم إجراء تعديل للدستور وذلك سيتطلب أغلبية ثلثي الأصوات[2].

الهندوراس - السلفادور:

تكمن المطالبة بين دولتي الهندوراس والسلفادور في النزاع الإقليمي على جزيرة الارنب Isla Conejo التي تبلغ مساحتها حوالي 50 هكتارًا والتي تقع في خليج فونسيكا على المحيط الهادئ.

ظل خليج فونسيكا تحت السيطرة الإسبانية حتى سنة 1821، وتحت سيطرة الجمهورية الفيدرالية لأمريكا الوسطى حتى سنة 1839، ومن خلال الخلافة نُسبت السيادة إلى السلفادور والهندوراس ونيكاراغوا.

1 - Juan Manuel de Faramiñán Gilbert (2018). Las diferencias fronterizas en Centroamérica. in Anuario Español de Derecho Internacional · junio 2018. Universidad de Jaén, (pp.268-269).

2 متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/2019_استفتاء_النزاع_الإقليمي_لبليز/

بعد حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة 1992، أصبحت جزيرة الارنب تحت إدارة الهندوراس، وبالتحديد في بلدية غواسكوران، في هذا الحكم تمت الموافقة على رسم الخط الحدودي لكلا البلدين. وحددت الوضع القانوني لجزيرة فونسيكا على النحو التالي: حيث أصبحت جزيرة النمر جزء من الهندوراس وجزيرتي ميانغيرا وميانغيريطا جزء من السلفادور.

لقد حل حكم لاهاي لسنة 1992 مسألة ترسيم الحدود البحرية، ولم يتم تسمية جزيرة الارنب، ومنذ ذلك التاريخ تواصل السلفادور المطالبة بالسيادة على الجزيرة التي لم يتم ضمها زاعمة أنه نظرًا لعدم تسميتها لم تكن قيد المناقشة أبدًا وبالتالي فهي تنتمي إلى السلفادور.

وفي 18 دجنبر 2003، أصدرت محكمة لاهاي حكمها مرة أخرى وأعلنت عدم قبول الطلب المقدم من طرف حكومة السلفادور[1] .

الهندوراس - نيكاراغوا:

وفي هذه القضية قدمت نيكاراغوا أمام محكمة العدل الدولية في 8 دجنبر 1999 ما يشير إلى النزاع البحري بين البلدين، وتحديداً خط عرض 15. وحيث تلتمس الهندوراس أن يكون خط العرض °14 59'08" حدًا بحريًا لها، لكن نيكاراغوا ترفض هذا الحد لأنها ترى أن المناطق التي تديرها نيكاراغوا كانت تاريخيًا تمتد دائمًا شمال خط العرض 15.

من خلال دستورها لسنة 1892، حاولت الهندوراس وضع خط العرض 15 كحدود لها وذلك بشكل أحادي الجانب (المادة 9، الفقرة 2)، ولكن في 2 غشت 1986، وقعت نيكاراغوا وكولومبيا على معاهدة ترسيم الحدود البحرية، حيث قسمتا جزء كبير من مياه الجزر والمياه البحرية ومياه قاع البحار لهذين البلدين، وتعترف كولومبيا بالهندوراس كحدود بحرية مع نيكاراغوا عند خط العرض 15، وتعترف الهندوراس بخط الطول 82 كحدود بحرية بين كولومبيا ونيكاراغوا. ولذلك، لم تأخذ كولومبيا ولا الهندوراس بعين الاعتبار الحقوق الإقليمية لنيكاراغوا.

في 28 أكتوبر 2023، وقعت نيكاراغوا والهندوراس معاهدة وُصفت بالتاريخية تتعلق بترسيم حدودهما في بحر الكاراييب وفي خليج فونسيكا في المحيط الهادئ، بناءً على أحكام محكمة العدل الدولية، حسبما أفاد رئيسا البلدين. وفي الاتفاقية، التي أطلقوا عليها اسم "معاهدة التكامل"، يقول الرئيسان أنهما يقبلان ويلتزمان بالحدود الموضوعة بين الهندوراس ونيكاراغوا في بحر الكاراييب التي رسمتها محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في 8 أكتوبر 2007 [2].

1 - Jazmín Benítez López (2015). El conflicto territorial Hondurosalvadoreño y la Corte Internacional de Justicia: 1986-2015. XI Jornadas de Sociología. Facultad de Ciencias Sociales, Universidad de Buenos Aires, Buenos Aires. https://www.aacademica.org/000-061/654

2 - Nicaragua y Honduras firman histórico tratado de límites en el Caribe y el Pacífico. 28/10/2021. https://www.france24.com/es/minuto-a-minuto/20211028-nicaragua-y-honduras-firman-hist%C3%B3rico-tratado-de-l%C3%ADmites-en-el-caribe-y-el-pac%C3%ADfico.

غويانا - سورينام:

ويتنازع البلدان على السيادة على المنطقة التي يشكلها نهرا بوفن-كورانتين وكويتاري (منطقة نهر كورنتين الحدودي) والتي تتوفر على ثروة نفطية تبلغ حوالي 16 ألف مليون برميل من النفط وكمية كبيرة من الموارد الطبيعية.

طالبت سورينام بالسيادة على نهر كورينين الذي يفصل بين البلدين بينما ترى غويانا أنه يجب تقاسم موارد الممر المائي.

وكان النزاع على المنطقة المعروفة في غويانا باسم مثلث النهر الجديد، وباسم منطقة تيغري في سورينام، دافعا في بداية القرن الماضي إلى تهديد سورينام بغزو تلك المنطقة التي تبلغ مساحتها نحو 15.600 كيلومتر مربع، والتي تعود سيادتها إلى غويانا بحسب ما أكدته الأمم المتحدة. وفي سورينام تعتبر جزءاً من ضاحية كويرويني التابعة لمنطقة سيباليويني، أما في غويانا فتقع في منطقة شرق بيربيثي-كورنتين. وفي غشت 1969، وقع آخر صراع مسلح بين البلدين عندما طردت قوات غويانا مجموعة من السورينامين الذين استقروا في مثلث النهر الجديد. في 3 يونيو 2000، طردت قوات سورينام شركة Energy Oil Group الكندية المتخصصة في التنقيب عن النفط التي كانت تنوي بدء عملياتها، بموجب ترخيص من غويانا في المناطق البحرية وفي قاع البحر التي تطالب بها سورينام. وخلال عدة سنوات، كان النزاع مشتدا على هذه المنطقة البحرية الغنية جدًا بالموارد النفطية، الى أن منحت محكمة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة أخيرًا معظمها إلى غويانا سنة2007، وبالتالي تمت تسوية الخلاف البحري؛ لكن النزاع الإقليمي بينها على الحدود لازال قائما.

وتوجد هذه المنطقة في أيدي غويانا. ومع ذلك، تعتبرها سورينام أنها أرض محتلة.

فنزويلا - كولومبيا:

يمتد خليج فنزويلا شمال بحيرة ماراكايبو، إلى الكاراييب، بين شبه جزيرة غواخيرا في الغرب وشبه جزيرة باراغوانا في الشرق، ويعتبر النفط من بين موارده الطبيعية.

بدأت النزاعات الحدودية بين فنزويلا وكولومبيا عندما تم تقسيم كولومبيا الكبرى وأقر دستور سنة 1830 ومعاهدة بومبو-ميتشيلينا أنه ينبغي عليهما الحفاظ على الأراضي التي يملكانها حتى يتفق الطرفان على المنطقة النهائية.

وفي سنة 1941، بعد مفاوضات فاشلة، تم التوقيع على معاهدة حيث تم الاتفاق من خلالها على الحدود الحالية، غير أن فنزويلا اعتبرتها غير مواتية لها. لكونها ستتخلى عن 140 ألف كيلومتر مربع من الأراضي في شبه جزيرة غواخيرا والضفة اليسرى لنهر أورينوكو.

وفي سنة 1952، اعترف الرئيس الكولومبي روبرتو أوردانيتا أربيلايث بسيادة فنزويلا على جزر لوس مونخيس. وبعد مرور عشر سنوات، ومع إبرام معاهدات جديدة بشأن قوانين البحار، جددت كولومبيا مطالبتها بالسيادة على المناطق البحرية ومناطق قاع البحر في خليج فنزويلا.

في 9 غشت 1987، عندما بدأت «أزمة كوربيتا كالداس»، وبعد تسعة أيام من التوتر، عاد النزاع الحدودي إلى حالة الركود حتى سنة 1989، عندما قام رئيسا كولومبيا بيرخيليو باركو بارغاس وفنزويلا كارلوس أندريس بيريث ووقعا على إعلان أورينيا، حيث عيّنا أعضاء لجنة المصالحة الدائمة من أجل جرد القضايا الرئيسية، ودراسة وصياغة مقترحات لمعالجتها وإيجاد حلول مناسبة بين البلدين.

لقد تغيرت العلاقات بين البلدين في الوقت الحالي بسبب الخلافات السياسية أكثر من مشاكل ونزاعات الحدود، وهذا راجع الى المفاوضات بشأن خليج فنزويلا التي ظلت مجمدة لعقود من الزمن دون أن تعرب أي حكومة بعد سنة 1990 عن استعداد جدي لإعادة النظر في هذا الموضوع.

بوليفيا - البرازيل:

يتمثل النزاع الإقليمي بين البرازيل وبوليفيا في الجزيرة النهرية الصغيرة في منطقة الأمازون، الواقعة على نهر ماموري. تبلغ مساحتها 2,58 كيلومتر مربع تقريبا، وحتى الآن لا يوجد تعريف رسمي للدولة التي تنتمي إليها هذه الجزيرة.

تُعرف هذه الجزيرة في بوليفيا باسم جزيرة سواريث حيث تعتبر جزءًا من مقاطعة بيني؛ بالنسبة للبرازيليين يطلقون عليها اسم Ilha de Guajará-Mirim، الذين يضمونها إلى أراضي ولاية روندونيا.

تم تحديد المنطقة بموجب معاهدة أياكوتشو، الموقعة في 27 مارس 1867 بين البلدين، حيث اتفق إمبراطور البرازيل آنذاك وجمهورية بوليفيا على حدودها. انطلاقا من هذه المعاهدة، احتلت بوليفيا الجزيرة التي طالبت بها البرازيل في أبريل 1930، لتبدأ فترة من المطالبات من طرف بوليفيا وبعض الإجابات التي عبرت من خلالها أن سيادتها على الجزيرة المذكورة تعتمد على القرب الجغرافي منها. ولم يتم حل هذا النزاع حتى الآن، وتستمر بوليفيا في إدارة الجزيرة.

على سبيل الختم يمكن القول أن النزاعات الإقليمية التي تم التطرق اليها في هذه المقالة تشير إلى السلوكات التي اتخذتها دول المنطقة التي كانت في نزاعات سواء حول الحدود البحرية أو غيرها مما حدا بها الى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي، التي تعمل على حل النزاعات بين الدول طبقا للقانون الدولي والعدالة الدولية، للحصول على حكم ملزم وغير قابل للاستئناف، أملا منها في الحفاظ على السلم والأمن لصالح الأطراف المتنازعة ، ومما له من أثر إيجابي على الاندماج الإقليمي وتنمية الدول فيما تمتلكه وتتوفر عليه من موارد طبيعية، و كذلك على الزيادة في مواردها والدخل الفردي لسكانها.

وعلى نحو مماثل، فإن هذا لم يمنع أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة من أن تصبح منطقة تتميز بكونها نشأت فيها اتفاقيات ومنظمات إقليمية جديدة اكتسبت دورًا أساسيًا في الوقاية من النزاعات وفي إحلال السلام وتعزيزه.

وتأتي هذه التغييرات استجابة للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز الإطار السياسي والاستراتيجي المشترك، للتحرر من الهيمنة التقليدية للمحاكم الخارجة عن المنطقة اللاتينية، والتي تهدف إلى التغلب على أوجه القصور في هيئات مثل محكمة لاهاي.

وكمثال على حل النزاعات عن طريق المنظمات الإقليمية نجد مجموعة ريو التي استطاعت التدخل بنجاح لفض المواجهة التي حدثت بين جمهورية الإكوادور وكولومبيا عندما دخلت هذه الأخيرة الأراضي الإكوادورية في وقت مبكر من صباح يوم 1 مارس 2008 لتنفيذ عمليات عسكرية.

كما تمكنت أيضًا UNASUR من التغلب بنجاح على المواقف المختلفة التي كانت كذلك نزاعات داخلية بين مختلف البلدان وأثرت على استقرار ديمقراطيات الحكومات، مثل ما يسمى "أزمة باندو" التي لها علاقة بالرئيس إيبو موراليس في بوليفيا ، والتي أدت إلى إعلان لمونيدا الموقعة في جمهورية الشيلي.

المكانة الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية في السياسة الخارجية الإسبانية: الأهداف والتحديات

د. محمد عطيف
باحث في العلاقات الدولية ومتخصص في شؤون أمريكا اللاتينية

تعد منطقة أمريكا اللاتينية من أولويات السياسة الخارجية لإسبانيا، بفعل الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية واللغوية التي تجمع بين الجانبين. ولقد شكل العقد الأخير من القرن العشرين فترة خاصة في التاريخ الطويل للعلاقات بين إسبانيا وأمريكا اللاتينية لتجديد الروابط التاريخية بشكل أساسي في إطار علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحدد فيها إسبانيا تغييرات في سياستها الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية لبناء علاقات مع دول أمريكا اللاتينية على مستوى عال في مختلف المجالات.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تغييرات عميقة دفعت إلى اتباع نهج جديد في علاقات إسبانيا مع دول هذه المنطقة بناء على التحديث الاقتصادي الذي قامت دول المنطقة، ونمو طبقاتها المتوسطة وتضاعف مشاريع التكامل وصعود قوى اقتصادية بالمنطقة.

وعليه، إن السياسة الخارجية الإسبانية تجاه أمريكا اللاتينية تصاغ من أجل حماية وتعزيز مكانتها داخل هذه المنطقة من خلال توظيف الآليات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تلعب دورا بارزا في السياسة الخارجية الإسبانية، من أجل تحقيق الهيمنة والنفوذ باعتبار هذا الهدف هو أكبر السلوك التوسعي الهجومي لإسبانيا بأمريكا اللاتينية.

في هذا السياق، تسعى إسبانيا إلى الحفاظ على علاقاتها الثنائية القائمة على خصوصية كل دولة، في محاولة للحفاظ على حوار متميز مع كل دول أمريكا اللاتينية، بهدف تعزيز آليات الحوار السياسي والتنسيق في المنظمات الدولية واستكشاف الفرص الاقتصادية من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة.

وبهذا تعد إسبانيا من أحد المستثمرين الرئيسيين في المنطقة، كما لها حضور بارز في القطاعات الرئيسية لعملية التنمية الاجتماعية والتحديث،

مثل البنوك والطاقة والاتصالات والبناء وإدارة البنية التحتية والسياحة أو تقديم الخدمات.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهداف السياسة الخارجية الإسبانية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية (المحور الأول)، ثم تشخيص تحديات السياسة الخارجية الإسبانية إزاء منطقة أمريكا اللاتينية (المحور الثاني).

المحور الأول: أهداف السياسة الخارجية الإسبانية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية

إن السياسة الخارجية لأي دولة تتضمن- بشكل عام- مجموعة من الأهداف التي تقوم بترتيبها وفق ما لها من أولوية أو أهمية نسبية، التي تعبر بوضوح عما تتبناه الدولة لنفسها من قيم ومصالح [1]، وتسعى إلى تنفيذها في مختلف المجالات الحيوية للدولة لترسيخ مكانتها على المستوى الدولي والإقليمي عبر تفاعلاتها السياسية والاقتصادية.

وتحظى دول أمريكا اللاتينية بمكانة محورية في السياسة الخارجية الإسبانية، من خلالها تحاول إسبانيا جعل هذه الرقعة الجغرافية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، عبر تعزيز وتعميق علاقاتها على مستوى المنظمات الإقليمية والسياسي والاقتصادي؛ إذ تشكل العلاقات التجارية مع أمريكا اللاتينية عنصرا أساسيا في الاقتصاد الإسباني، سواء في تكوينه الحالي أو في نموه المحتمل.

أولا: تعزيز مشاركة إسبانيا في المنظمات الإقليمية والمؤسسات التعاونية بأمريكا اللاتينية

منذ التسعينيات من القرن الماضي، عرفت السياسة الخارجية الإسبانية تغيرات بشكل جذري إزاء أمريكا اللاتينية، التي غابت خلال العقود الأولى بسبب المشاكل الداخلية التي عرفتها إسبانيا، كما سهلت في إقامة صلة مع بلدان المنطقة بعدما انضمت إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي[2]، وقد أعطى هذا الانضمام الزخم الذي كان مفقودا في العلاقات الثنائية، وحتى إذا كان من الممكن أيضا تفسير تجديد العلاقات الثنائية الإقليمية من خلال عوامل أخرى، فلا يمكن إنكار أن أمريكا اللاتينية تشكل عنصرا مهما في السياسة الأوروبية لإسبانيا، مما يمنحها ميزة كبيرة لأن المنافسة شرسة حولها، من خلال التدفقات المالية والتجارية للقوى الاقتصادية الرئيسية في العالم.

1 - اسماعيل، صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مكتبة الأكاديمية، شركة مساهمة مصرية، الطبعة الأولى، السنة، ص 71.

2 - Stephan Sberro , L'Espagne, atout de l'Amérique latine dans l'Union européenne, Dans Revue internationale et stratégique 2003/1 (n° 49),p91-99, www.cairn.info.

ويتم تعزيز دور إسبانيا في أمريكا اللاتينية من خلال مشاركتها في العديد من المنظمات متعددة الأطراف اللاتينية الأمريكية كعضو مراقب. كما تتمتع بوضع مراقب لدى منظمة الدول الأمريكية OAS منذ عام 1972، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية ALADI منذ نونبر 1982، ونظام تكامل أمريكا الوسطى SICA منذ عام 2004، ومجموعة دول الأنديز CAN ، منذ عام 2011؛ وفي نونبر 2012، كانت إسبانيا أول دولة تنضم إلى تحالف المحيط الهادئ بصفة مراقب[1].

كما ينعكس وجود إسبانيا في أمريكا اللاتينية أيضا في دورها النشط للغاية داخل المؤسسات المالية مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية. بالإضافة إلى مشاركتها في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية ومساهمتها في صندوق العمليات الخاصة، كما تساهم إسبانيا في العديد من الصناديق التي تديرها هذه المؤسسة[2] :

- صندوق التعاون الإسباني للمياه والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- الصندوق العام وصندوق التعاون الإسباني؛
- صندوق الطاقة المستدامة وتغير المناخ أو الصندوق الاستئماني الإسباني لبرنامج ريادة الأعمال الاجتماعية.

وفي إطار العلاقات متعددة الأطراف، تلعب إسبانيا دورا مهما في تقريب بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية، وفق استراتيجيات التقارب التي تتبعها بلدان الاتحاد الأوروبي منها إسبانيا مع دول أمريكا اللاتينية ذات نتائج أقل من المطلوب في عملية التقارب، ويعتبر من الضروري إعطاء معالجة جديدة لمشاكل التنمية التي تتم مواجهتها وفق التعاون الأفقي.

وفي هذا السياق، اجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) - وهي كتلة إقليمية تتألف من 36 دولة - في بوينس أيرس خلال أكتوبر 2022 لمناقشة فرص التعاون المتعدد الأطراف بشأن القضايا العالمية الرئيسية، بما في ذلك الطاقة والأمن الغذائي.

ولقد كان هذا الاجتماع أول اجتماع وزاري رسمي بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ 2018، كما كان بمثابة استئناف الحوار بين التنظيمين الإقليميين على أساس جدول أعمال موضوعي وايجابي.

1 - L'Espagne en Amérique ibérique, Ministerio de Asuntos Exteriores, Unión Europea y Cooperación,Plaza del Marqués de Salamanca, 8. 28006 Madrid (España)Portal gestionado por la Dirección General de Comunicación, Diplomacia Pública y Redes https://www.exteriores.gob.es consultado el 13 de marzo de 2022.

2 - Op, cit.

ثانيا: تعميق العلاقات على المستوى السياسي مع دول أمريكا اللاتينية

إن التغير الذي طرأ في السياسة الخارجية الإسبانية خلال بداية الثمانينيات من القرن الماضي تزامن مع وصول الاشتراكيين إلى السلطة في إسبانيا، حيث واكبت الحكومة الاسبانية آنذاك كل التحولات التي طرأت في منطقة أمريكا اللاتينية، فضلا عن ذلك لقد نجحت في خلق منظمة مجموعة الدول الإيبيروأمريكية سنة 1991 التي تضم الدول الأمريكية الناطقة باللغة الإسبانية، فضلا عن البرازيل والبرتغال الناطقتين باللغة البرتغالية [1]، ولقد منح هذا الفضاء لإسبانيا مكانة لضمان تواجدها الجيوسياسي والتأثير في القضايا التي تهم إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وكما لإسبانيا تأثير على المشهد السياسي في العديد من دول أمريكا اللاتينية من خلال التيار الكاثوليكي الذي يسمى ب" الأوبوس داي" الذي يضم أساقفة تابعين لمركزهم في إسبانيا، حيث أن هؤلاء الأساقفة يلعبون دورا مهما في مجال الأعمال والاستثمار، ولهم كذلك تأثير كبير في صناعة القرار في بلدان القارة اللاتينية، لاسيما في المشهد السياسي.

وأما بخصوص حكومة الوسط الديموقراطي الإسبانية التي قامت حين ما وصلت إلى السلطة بالتفرغ في السياسة الخارجية التي سطرت من خلالها أسسا جديدة للدبلوماسية الإسبانية التي ستواكب التطور الإسباني من الناحية السياسية والاقتصادية.

فهذه الحكومة الديموقراطية قامت أيضا بتنويع العلاقات الدبلوماسية مع العالم بدل اقتصارها على أوروبا وأمريكا والعالم العربي فقط، وتعزيز العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط وتأكيد علاقات الصداقة مع الدول العربية والتضامن معها في القضايا العادلة، وكذلك تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول أمريكا اللاتينية التي تربط معها إرث تاريخي وثقافي مشترك.

وينبغي هنا التركيز على العلاقات الإسبانية مع دول أمريكا اللاتينية، حيث كانت هذه الأخيرة، تاريخيا الامتداد الحيوي للمصالح الإسبانية بعيدة عن الهيمنة الأوروبية، حيث ساهمت وحكومات الوسط الديموقراطي على تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية التي تمثلت في تعزيز مصالحها التجارية مع المكسيك التي استأنفت معها العلاقات الدبلوماسية خلال عام 7791، بالإضافة إلى الأرجنتين وفنزويلا، كما تم تكريس هذا التقارب الدبلوماسي أيضا في إطار التنظيمات الدولية حول القضايا المشتركة.

1 - Rosa Conde, política exterior de España y relaciones con américa latina iberoamericanidad, europeización y atlantismo en la política exterior española, Fundación Carolina, Celestino del Arenal, 2011, p1.

إضافة إلى ذلك، حاولت هذه الحكومات الدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة أمريكا اللاتينية، من خلال نهج سياسة غامضة في أمريكا الوسطى بتأييد حكومة السلفادور ومساعدتها عسكريا في مواجهة التيارات اليسارية المسلحة، تأييد الثوار اليسار في غواتيمالا، يعني أن كل تحرك دبلوماسي إسباني في هذه المنطقة مقرون بتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الديموقراطية، بالأحرى أنها تتعامل بالمنطق البراغماتي مع القضايا التي تعرفها دول أمريكا اللاتينية، عبر لعبها دور الوسيط في الأزمات السياسية التي تعرفها هذه المنطقة.

كما حاولت حكومة الوسط الديموقراطي الإسبانية تعميق علاقتها مع الدول ذات النفوذ في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك والشيلي[1] قصد وضع خارطة الطريق للتحالف الاستراتيجي الذي من شأنه تجديد العلاقات الإسبانية مع دول المنطقة، وبخصوص الزيارة التي قام بها الرئيس خوسيه ماريا عام 2003 للبرازيل، التي من خلالها أظهرت إسبانيا أن لديها رغبة في تجديد العلاقات الإسبانية البرازيلية، وكذاك لإظهار فهم إسبانيا للمطلب البرازيلي بأن تصبح عضوا في مجلس الأمن، وقد نال هذا المطلب دعما من قبل الحكومة الإسبانية، حيث أن هذه الأخيرة كانت بدورها تسعى أن تكون في مجلس الأمن، الشيء الذي تسبب في ارتباك وحالة قلق في صفوف بعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين، هما بلدان يطمعان أيضا بالتواجد في مجلس الأمن، ولكن الحكومة لم تعط أهمية لمطلبهما بعد تأسيس التحالف الاستراتيجي مع البرازيل[2].

وعموما، أصبحت العديد من دول أمريكا اللاتينية تعتمد في مسيرة سياستها الداخلية النموذج الإسباني خاصة في الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي، ووجدت في السياسيين الإسبان المساعدة التي رغبت فيها، بغية التأثير على الأنظمة السياسية بالمنطقة من خلال الالتزام بالتواجد والتضامن مع دول المنطقة بحكم الروابط التاريخية بين الطرفين.

ثالثا: تطوير العلاقات الثنائية على المستوى الاقتصادي

إن معظم الدول في العالم تبحث عن عملية التعاون مع الخارج لرفع المنافع الوطنية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر برفع نسبة المبادلات التجارية وجلب الاستثمارات[3]، وبهذا تحظى أمريكا

1 - Carlos Malamud, España y América latina: el pulso entre lo global y lo bilateral, Real Instituto Elcano Príncipe de Vergara, 51. 28006 Madrid (Spain) www.realinstitutoelcano.org consultado el 25 de enero de 2022.

2 - Op, cit.

3 - عبد الناصر جندلي، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية في عصر العولمة، مؤلف جماعي، الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، السنة 2019، ص12.

اللاتينية في التجارة الخارجية الإسبانية بمكانة خاصة ومهمة بفضل الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية القائمة بين كلا المنطقتين؛ وفي السنوات الأخيرة عرف التبادل التجاري تطورا ملحوظا، وهو الأمر الذي ساهم أيضا في إنشاء علاقات اقتصادية متميزة.

يتجلى تأثير البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية للدولة الإسبانية في مجموعة من المقومات، كالموارد والإمكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها أو الحاجيات التي تتطلب في كيفية توظيفها على المستوى الخارجي أي من المنظور الجيوسياسي، إضافة إلى طبيعة السياسة الاقتصادية التي تنهجها.

وفي هذا الصدد، تسعى إسبانيا إلى بناء نموذج جديد لقوتها الناعمة في منطقة أمريكا اللاتينية، عن طريق تكثيف تموقعها التجاري والاستثماري من خلال شركاتها الاستثمارية؛ وبهذا تتركز العديد من الشركات الإسبانية في المنطقة وهي مختلفة ومتنوعة، أي بنسبة ما يعادل ثلث إجمالي استثمارات إسبانيا في العالم، حيث تتجاوز المساهمات الضريبية للشركات الإسبانية في أمريكا اللاتينية ب04 مليون أورو سنويا[1] .

ويوجد في المكسيك وحدها حوالي 6000 شركة وفروع تابعة للشركات الاسبانية، كما أن وجودها أيضا في بلدان المنطقة له أهمية كبير ولعبها الدور المهم في النسيج الاقتصادي والصناعي لإسبانيا، وفي المقابل توجد شركات بعض دول أمريكا اللاتينية بإسبانيا، مما سيعطي لها إمكانية استغلال موقعها الاستراتيجي المتميز للعمل سواء مع دول الاتحاد الأوروبي والبلدان الإفريقية، وخاصة مع الدول المغاربية[2].

وفي نفس السياق، فإن الأهمية التجارية لهذه المنطقة تبرر وجود ثمانية عشر مكتبا اقتصاديا وتجاريا لإسبانيا، وشبكة واسعة من الاتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وسلسلة من الاتفاقيات من أجل التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات، والتي تغطي عمليا جميع البلدان في المنطقة.

فعلى مستوى التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية، الذي تزايد بشكل مطرد خلال العقود الماضية، وخاصة واردات دول أمريكا اللاتينية من المنتجات الأوروبية، حيث تميزت بتركيز قوي ومتزايد حول

1 - el compromiso de espana con america latina , Artículo del ministro de Asuntos Exteriores y de Cooperación, Alfonso Dastis, en «El Economista» de fecha 29 de mayo de 2018, https://shorturl.at/KU269, conseltado el 01 de septiembre de 2023.

2 - España, destino estrategico para las empresas latinoamericanas, Business Insider para Ceca Magán, 29 nov. 2018, https://shorturl.at/fyT18, consultado el 04 de septiembre de 2023.

بعض الدول الأوروبية التي تهيمن على التبادلات التجارية منها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وإسبانيا؛ وفي المقابل البرازيل والمكسيك والأرجنتين والشيلي وكولومبيا من الجانب الأمريكي اللاتيني. وفي هذا الصدد، لقد تركزت واردات أمريكا اللاتينية من المنتجات الأوروبية بشكل أساسي على المنتجات الصناعية (ما يقرب من 85%)، فإن 40% من الصادرات تدور حول المنتجات الأولية، وهي نسبة أعلى من تلك الموجودة في مناطق أخرى من العالم[1].

ومن ناحية أخرى، ظل انخفاض الديناميكية النسبية أحد السمات المميزة للتبادلات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث كان نموه أقل في كلتا المنطقتين مقارنة بمناطق أخرى من العالم. وهذا هو ذلك كان للمشاركة الأوروبية في تجارة أمريكا اللاتينية اتجاه تنازلي نتيجة لزيادة التجارة الآسيوية في تجارة أمريكا اللاتينية، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يزال الشريك التجاري الثاني لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وعلى الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لديه أكبر شبكة عالمية من الاتفاقيات التجارية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحديدا مع 26 دولة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، كونه الشريك خارج المنطقة الذي يمتلك أكبر شبكة من الاتفاقيات من هذا النوع في المنطقة. وتليه الولايات المتحدة التي لديها اتفاقيات حالية مع 11 دولة. وخلافا للشركاء الآخرين، فقد حظي الاتحاد الأوروبي بامتياز المفاوضات "بين الكتلة" مع آليات التكامل الإقليمية الفرعية[2].

على الرغم من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الثالث لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فمنذ النصف الثاني من التسعينات، كان الاتحاد الأوروبي المستثمر الرئيسي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 7.528 مليار أورو في عام 2016، وفي المقابل يلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاتحاد الأوروبي انتقل من 128.5 مليار أورو في عام 2009 إلى 250.3 مليار أورو في عام 2016، على رأسها والبرازيل التي تعد من أكبر المستثمرين [3].

1 - Las relaciones económicas de España y la Unión Europea en América Latina 01 de octubre de 2020, https://shorturl.at/iuCD7

2 - Op.ct.

3 - Jordi Bacaria y Stephan Sberro. el eje económico y financiero de la relevancia de la unión europea para américa latina y el carib. ¿por qué la unión europea debería ser de relevancia para américa latina y el caribe?. fundación eu-lac, cries 2018. p14

بالإضافة إلى ذلك، يجري التنسيق والعمل بين الجانبين على صك تفسيري مشترك إضافي لتوضيح الالتزامات المتعلقة بالتطبيق الفعال لالتزامات الاستدامة الواردة في النص الذي تم التفاوض عليه مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بما في ذلك ما يتعلق باتفاق باريس.

على المستوى الثنائي، يظهر من خلاله أن الانفتاح التجاري على أمريكا اللاتينية والكاريبي أقل مما كان متوقعا بسبب خصائصه والعلاقات التاريخية بين الجانبين، حيث لم تتم إضافة الإصلاحات الهيكلية الضرورية إلى الاتفاقيات الاقتصادية السارية، ولم يتم تقليل الحواجز والتعريفة الجمركية، مقابل زيادة استخدام الأفضليات التجارية.

المبيان رقم 1:
تطور المبادلات التجارية (الصادرات والواردات)
بين إسبانيا وأمريكا اللاتينية خلال 2020 بالمليون أورو[1]

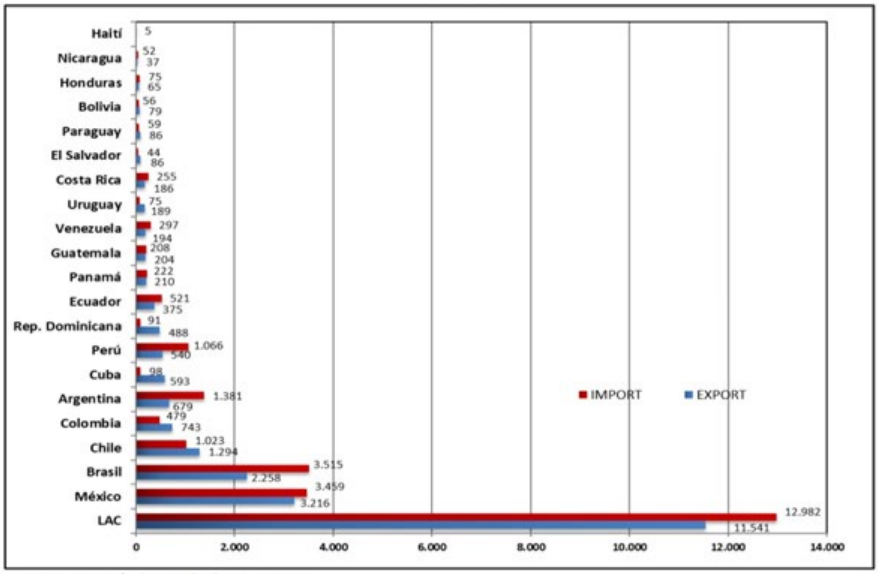

Fuente: Secretaría de Estado de Comercio.

من خلال هذا المبيان يمكن أن يتم تقسيم الدول إلى أربع مجموعات من ناحية التبادل التجاري بين إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية: المجموعة الأولى تحتوي على شريكين رئيسيين لإسبانيا في المنطقة هما المكسيك والبرازيل، حيث تمثل المكسيك الشريك التجاري التقليدي، كما توجد في

1 - Relaciones Bilaterales España - Latinoamérica y caribe 2021 . secretaría de estado de comercio. dirección general de comercio internacional e inversiones subdirección general de iberoamérica y américa del norte. ministerio de industria, comercio y turismo . gobierno de espana, edición: julio de 2021, p 21

هذه الأخيرة العديد من الشركات الاسبانية الكبيرة التي تستثمر في مختلف القطاعات، بينما يلاحظ أن التبادل التجاري بين إسبانيا والبرازيل بدأ يعرف نموا ملحوظا مقارنة مع المكسيك التي كانت سنة 2013 كوجهة رئيسية لصادرات إسبانيا. إلا أن ما تزال الأرقام التجارية الثنائية بين إسبانيا والبرازيل محدودة ولم تصل إلى تطلعات البلدين، بالرغم من حجمهما وأهميتهما من الناحية الاقتصادية.

وأما المجموعة الثانية تتكون من البلدان ذات الاقتصاد المتوسط مثل الشيلي وكولومبيا والأرجنتين وكوبا والبيرو وجمهورية الدومينيكان والإكوادور التي تحاول إسبانيا الحفاظ على علاقاتها التجارية والاستثمارية معها، أما فنزويلا ظلت في منحى التراجع في التبادل التجاري نتيجة الأزمة السياسية التي عرفتها، وبخصوص المجموعة الثالثة تتألف من بانما وغواتيمالا والأوروغواي وكوستاريكا والسلفادور والباراغواي وبوليفيا، فهي لا تحتل مكانة مهمة في التجارة الخارجية الإسبانية، ولكن تشكل هذه الدول فرصا للنمو مما سيثير اهتمام إسبانيا بها في المستقبل.

وبالنسبة للمجموعة الأخيرة التي تتكون من الدول الذات الدخل المنخفض مثل الهندوراس ونيكاراغوا ومعظم دول الجزر الكاريبي (جامايكا وترينيداد وتوباغو وهايتي)، حيث أن الحضور التجاري الاسباني فيها جد ضعيف.

و عموما يمكن القول، أن إسبانيا تعد اليوم المستثمر الأوروبي الرئيسي والثاني في العالم بعد الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، بسبب ريادتها في القطاعات الرئيسية لعملية التطوير والتحديث مثل الأعمال المصرفية والطاقة والاتصالات والبناء والإدارة والبنية التحتية والسياحة أو تقديم الخدمات العامة[1]، حيث لا تزال أمريكا اللاتينية تمثل أولوية في الاستراتيجية المؤسسية للعديد من الشركات الإسبانية.

المحور الثاني: تحديات السياسة الخارجية الإسبانية إزاء منطقة أمريكا اللاتينية

تواجه إسبانيا تحديات متجددة في منطقة أمريكا اللاتينية، سواء في العلاقات الإقليمية والثنائية، وكذلك في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية. وكل ذلك في إطار المواجهة بين الصين والولايات المتحدة، والتي لا تؤثر فقط على إسبانيا ولكن أيضا على العلاقات الأوروبية الأمريكية اللاتينية. وتسعى إسبانيا أن تصبح دولة بارزة ومؤثرة في المنطقة، من خلال تكثيف العلاقات مع بلدان المنطقة وإعطاء اهتمام لها في أجندتها الخارجية، وذلك من خلال

1 - Las relaciones económicas de España y la Unión Europea en América Latina -1 de octubre de 2020, https://shorturl.at/agDJX

توظيف الظروف الاقتصادية الجيدة والعضوية التي تتمتع بها في الاتحاد الأوروبي وسياسات إرساء الديمقراطية وزيادة السلطة الدولية التي سمحت لها بالتخلي عن الخطاب القديم، الشيء الذي سيسهل من تنفيذ إجراءات ملموسة في السياسة الخارجية.

أولا: تحدي التنافس الدولي على منطقة أمريكا اللاتينية

على مدى العقود القليلة الماضية، كان تعامل إسبانيا مع أمريكا اللاتينية غير متسق ومرتجل، وتميز بالاستثمارات المتذبذبة، وتضاؤل العلاقات الجيوسياسية، وتغيير أولويات المساعدات...، لكن كانت العلاقة بين إسبانيا وأمريكا اللاتينية قوية ومتقدمة؛ بسبب الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية التي وظفتها إسبانيا في سياستها الخارجية خلال التسعينيات، لا سيما عندما بدأت المنطقة في الابتعاد عن الأنظمة الاستبدادية وشهدت دفعة واسعة نحو الخصخصة، بينما سرعت إسبانيا من انتشارها الدولي وأصبح الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة رئيسية في هذه المنطقة.

ولكن في مطلع القرن 12، بدأت بعض القوى الدولية تزاحم إسبانيا بمنطقة أمريكا اللاتينية خاصة الصين وروسيا اللتان جعلت من هذه المنطقة مجالا للمنافسة لتعظيم قوتها ونفوذها على المستوى الاقتصادي والسياسي، ذلك من خلال تقديم الدعم والمساعدات المالية والنقدية على أساس تعزيز حضورهما الجيوسياسي بالمنطقة.

وفي هذا الشأن، تسعى إسبانيا إلى التمكين الجيوسياسي في منطقة أمريكا اللاتينية لضبط التفاعلات الدولية بحيث تكون إسبانيا قادرة على التأثير بتوجيه مصالحها ضمن التفاعلات المقصودة، وذلك لوضع لنفسها بالمنطقة مجالا حيويا من حركة المصالح ومجالا آخر للتأثير في سلوك دول المنطقة. لأن في هذا السياق لا يمكن للدول أن تحقق مصالحها دون أن يأخذ بعين الاعتبار وجود الأطراف المنافسة ضمن نطاق التحالفات أو الشراكات القائمة.

ونظرا لأهمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية، فإن التحديات توجهها إسبانيا في هذه المنطقة تتطلب مقاربة استراتيجية للسياسة الخارجية لهذا البلد الذي يسعى إلى الحفاظ على التعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية.

وفعلا، بذلت إسبانيا جهودا كثيرة في هذا الشأن من أجل تقوية علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية على رغم خروج دول هذه الاخيرة من قائمة البلدان متوسطة الدخل، ومع ذلك برزت التحديات الهيكلية في ظل تفشي

وباء كورونا الذي أنهك بلدان المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، ما سمح للقوى الكبرى بالحضور بمنطقة أمريكا اللاتينية من خلال تقديم الدعم المالي على شكل قروض طويلة الأمد لا سيما من طرف الصين.

وعلاقة بالموضوع، هناك مشروع قانون التعاون بين إسبانيا وبلدان المنطقة الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا لتحسين وضبط آليات التعاون في المجال الاقتصادي، نتيجة تراجع النفوذ الإسباني في أمريكا اللاتينية بسبب دخول مستثمرين وشركاء تجاريين آخرين أو بسبب التدهور الاقتصادي الذي تعرفه بعض دول المنطقة، وعلى الرغم من ذلك ما تزال الشركات الإسبانية حاضرة بقوة في المنطقة في مختلف القطاعات.

وتبعا لذلك، تواجه إسبانيا تحدي المنافسة بالمنطقة لا سيما من قبل استراتيجية الصين الدولية الكبرى وقدراتها المالية والانتاجية، مما يفرض على الشراكات الإسبانية الحاجة إلى الدعم السياسي والمساندة للعمل من قبل الاتحاد الأوروبي بشكل تنافسي في ظل التنافس الدولي الجديد الذي يضعف المصالح الاستراتيجية لأعضاء الاتحاد بهذه المنطقة[1] .

ولكي يستعيد الاتحاد الأوروبي مكانته البارزة في أمريكا اللاتينية من خلال وضع استراتيجية فعالة لمواجهة التقدم الصيني في هذه المنطقة، لابد من إعادة النظر في طريقة التعامل مع بلدان المنطقة، قصد ضمان المصالح الاستراتيجية له[2] ، بناء على التفاهم السياسي الذي يفتح آفاق التعاون وتعزيز العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري.

وخلال سنة 2023 تولت إسبانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي التي كانت من خلالها لحظة مهمة للغاية لدولة تتميز بنزعتها الأوروبية، ولكن لها اهتمام قوي بالاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يجعلها تغفل عن الأهمية الأساسية لأمريكا اللاتينية، باعتبار إسبانيا عنصرا استراتيجيا مؤثرا في هذه المنطقة.

وفي الفترة من 17 إلى 18 يوليوز 2023 انعقدت القمة الثالثة بين مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وفي إطار هذه القمة اقترح هذا الأخير مجموعة من المقترحات لمواجهة الصين في المنطقة، من خلال ضخ الاستمارات الأوروبية فيها وبناء البنية التحتية ذات الجودة العالية التي تستجيب للمعايير الدولية، وكذلك دعم التعليم والصحة. بما أن إنشاء البنية التحتية تتطلب كمية كبيرة من الاستثمار الرأسمالي، وفترة بناء طويلة، وتأثير كبير على البيئة وعدد كبير من الأطراف المشاركة في المصالح، فمن الضروري إجراء دراسة شاملة حول الجدوى والربحية قبل الاستثمار لتجنب المخاطر السياسية والاقتصادية قدر الإمكان.

1 - Érika Rodríguez Pinzón, el reto que es america latina para espana en 2022, 24 enero 2022 https://shorturl.at/bBPW4, consultado el 01 de septiembre de 2023.

2 - Ignacio Molina , Jorge Tamames , España en el mundo en 2023: perspectivas y desafíos Publicado el 19 Ene 2023 https://bit.ly/4a2T7pR, consultado el 03 de septiembre de 2023.

وأما المنافس الآخر لإسبانيا في منطقة أمريكا اللاتينية، هناك روسيا التي تسعى بدورها إلى تعزيز علاقتها الدولية مع دول أمريكا اللاتينية؛ في ظل التراجع الملحوظ في النفوذ الأمريكي والأوروبي، والتوتر المتزايد بين واشنطن وبعض بلدان المنطقة؛ نتيجة سياسة العقوبات الأمريكية والتدخلات المستمرة في شؤونها الداخلية، ما ترك فرصة لروسيا على استثمار هذا التراجع، وبل تعميقه من خلال تقديم نفسها قوة دولية يمكن لبلدان المنطقة أن تعتمد عليها، وهو ما قد يؤدي إلى استبعاد ومضايقة المصالح الإسبانية في المنطقة.

ويلاحظ أيضا، دعم روسيا للمنظمات الإقليمية مثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي يُنظَر إليها على أنها تتعارض مع المصالح الأمريكية، حيث تبنت روسيا اقتراحا قدمه الرئيس البرازيلي لتقليص اعتماد دول تجمع بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) على الدولار الأمريكي في معاملاتها التجارية. وتجادل روسيا بأنها "لم تشارك مطلقا في استعمار المنطقة أو استغلال الشعوب التي تسكنها أو في أي صراعات أو حروب أو غيرها من صور استخدام القوة"، وهو ما تستند إليه في علاقاتها مع بلدان المنطقة[1].

وفي هذا الإطار، تعكف روسيا الاتحادية على توظيف مصادر قوتها الناعمة لحشد التأييد لمواقفها الدولية داخل منطقة أمريكا اللاتينية، وهي تعتمد في ذلك بوجه خاص على وسائل الإعلام الروسية الناطقة بالإسبانية والبرتغالية، والموجهة للشعوب اللاتينية، بما في ذلك وكالة سبوتنيك وقناة روسيا اليوم، التي لديهما عدة مكاتب في المنطقة، وكان لهما دور محوري في نشر الدعاية الروسية فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا.

ثانيا: التحديات السياسية المؤثرة على التوجهات الخارجية الإسبانية في منطقة أمريكا اللاتينية

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أفسح اهتمام أمريكا اللاتينية بنظرية التبعية، مستمدا بذلك من الواقعية الكلاسيكية أفكارها بشأن دور النخب السياسية ودور السلطة من أجل تحقيق التنمية الداخلية وبناء استراتيجية سياسة خارجية كآلية للحماية من الآثار الضارة للتبعية على المستوى الداخلي، ومن هذا الأخير إلى الخارج كأداة لترسيخ المصالح الإقليمية في النظام الدولي [2].

1 - صدفة محمد محمود، إرباك واشنطن: هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية؟ 28 أبريل 2023، مقال متوفر بموقع إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3GuKZRi

2 - أميتاف أشاريا - باري بوزان، ترجمة عمار بوعشة، تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حق العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية، عالم المعرفة، دول الكويت، السنة يناير 2023، ص 273.

تعتمد إسبانيا في طبيعة علاقتها مع دول أمريكا اللاتينية على كل دولة والتحيز السياسي الأيديولوجي لحكومتها، الشيء الذى أدى إلى تعقيد العلاقات مع فنزويلا ونيكاراغوا، وكوبا التي لها حالة خاصة في ظل تصاعد القمع الداخلي ومستوى المواجهة مع الولايات المتحدة. وأمريكا الوسطى التي بدورها أصبحت تميل إلى سياسة النهج البوليفاري المناهضة للسياسة الإمبريالية.

ومن جانب آخر، تواجه إسبانيا تحديات سياسية بمنطقة أمريكا اللاتينية التي تتمثل أساسا في التحولات السياسية، الشيء الذي قد يعزز المشهد السياسي في أمريكا اللاتينية تحولا من شأنه الذي أدى إلى أغلبية يسارية جديدة التي تكون معارضة لمصالح إسبانيا بالمنطقة.

وهذا التحول السياسي أدى إلى زيادة الخطاب المناهض للإسبان في العديد من دول المنطقة، إما لتبرير مواقف معينة أو بنية الحكومات الداخلية لدول المنطقة التي أصبحت تركز علاقتها مع دول الجنوب على أساس اعتبار إسبانيا من دول الشمال.

ولهذا تمثل كل من نيكاراغوا وفنزويلا وكوبا تحديا لإسبانيا في السياسة الخارجية مع أمريكا اللاتينية، نتيجة تدخل إسبانيا في شؤونها عام 2021، حينما حاولت إسبانيا إرساء إجراءات الحوار حول الأزمتين السياسيتين في نيكاراغوا وفنزويلا، الأمر الذي أثار انتقاد من زعيمي البلدين، حيث اتهمت بالتواطؤ مع النظامين الاستبداديين، بالإضافة إلى النظام الكوبي الذي انتقد السلوك الخارجي لإسبانيا في منطقة أمريكا اللاتينية.

وإن الصراع بين الأحزاب اليسارية واليمينية في أمريكا اللاتينية له تأثير واضح على التوازنات الإقليمية لإسبانيا، مما يفرض عليها تخفيف من التدخلات في التوترات الناشئة بالمنطقة حتى لا تسقط في الشخصيات الاستعمارية مثل كريستوف كولومبوس الذي يعطي نظرة استعمارية ومشاعر معادية تجاه الدولة الإسبانية.

ومن الناحية الأخرى، إن ضعف وعدم التفاهم السياسي بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "سيلاك" لا يعطي تصورا ايجابيا في العلاقات بين الكتلتين، وهو ما يؤثر سلبا على التوجهات الخارجية الإسبانية بأمريكا اللاتينية. وفعلا لقد جاء في مسودة الإعلان النهائي التي اقترحتها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال انعقاد القمة الثالثة في يوليو 2023 بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي طالبت فيها بالتعويضات عن الماضي

الذي استعبد فيه شعب هذه المنطقة. وفي نفس السياق، إن هذه المسودة تدين العبودية والاتجار بالبشر وفق مبادئ إعلان وبرنامج ديربان[1].

ومن جهة كوبا أدان وزير خارجتها السلوك المتلاعب والافتقار إلى الشفافية للاتحاد الأوروبي في التحضير للقمة الثالثة بين المنطقتين، كما يحاول الاتحاد الأوروبي فرض صيغ مقيدة والانقسامات داخل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجعل التوافق بينها مستحيل، وإلى جانب كوبا، أيدت فنزويلا موقفها، كذلك رفضت منظمة ALBA Movimientos منتدى الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث وصفته بمنتدى العديد من دول المنطقة من المشاركة، ونددت عن ذلك بأن معايير الاختيار للمشاركة في المنتدى غير معروفة ويتم تحديدها دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما تستبعد المواضيع الأساسية التي ينبغي مناقشتها داخل المنتدى في ظل الازمة الاقتصادية الدولية وأزمة الطاقة والبيئة، فهي في أمس الحاجة لإصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي[2].

ثالثا: إكراهات المصالح الاقتصادية الإسبانية بأمريكا اللاتينية

على المستوى التجاري والاستثماري، تتعرض المصالح الاستراتيجية الإسبانية بالمنطقة لمجموعة من المعيقات، وتتمثل في ثلاث إكراهات، الأول يكمن في فكرة استخراج الموارد الطبيعية والطاقية إلى الخارج، وخاصة عندما تعمل الشركات الاسبانية في قطاعات شديدة التنظيم أو استخراج المواد الخام أو الخدمات العامة بنسبة عالية من عائدات الشركات الاسبانية، وهذا قد يؤخذ بالمتخيلات الاستعمارية مما قد يساهم في الهجوم على إسبانيا كدولة تستنزف ثروات دول أمريكا اللاتينية. ثانيا قد تبدو العلاقات الاقتصادية أو المصالح الخاصة للمستثمرين أكثر أهمية من الأهداف والقيم والمصالح السياسية لإسبانيا كدولة لها أجندتها الخاصة إزاء هذه المنطقة، وأما الإكراه الثالث يتجلى في حيرة إسبانيا وحكوماتها في طريقة استثمار الشركات الإسبانية وتصرفها بالمنطقة.

وكذلك، إن الإبقاء على مواقف ورؤى معينة بشأن أمريكا اللاتينية، لا سيما النظرة العمودية في التعاون قد تسبب منذ سنوات في ركود

1 - اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذين النصين في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في الفترة من 31 آب/ أغسطس إلى 8 أيلول/ سبتمبر 2001 في ديربان، بجنوب أفريقيا. ويتألف النصان من إعلان وبرنامج للعمل. ويمثل الإعلان الالتزامات النابعة من الحوار العالمي المعقد الذي دار في هذا الصدد. ويتناول الإعلان مظاهر التمييز العنصري في الماضي فضلا عن أشكاله المعاصرة. أما برنامج العمل فهو خريطة إرشادية توضح الكيفية التي سيقوم بها المجتمع الدولي بمتابعة هذه الالتزامات. فهو يبيّن الخطوات التي يتعين اتخاذها لإنهاء العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، وللحيلولة دون ظهورها في المستقبل. للمزيد من التفاصيل يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.ohchr.org/

2 - Silvina Romano y Tamara Lajtman. Cumbre CELAC -UE asimetrias. Negocios y des acuerdos. 18 julio 2023 Celag.org . consultado el 04 de septiembre de 2023.

العلاقات بين اسبانيا والاتحاد الأوروبي مع دول أمريكا اللاتينية، ومثال ذلك اتفاقية الميركوسور والاتحاد الأوروبي التي كانت محور التعاون والتبدل التجاري بين الجانبين منذ أكثر من 20 عاما، في حين أنها لم يتم التوقيع عليها بسبب عدم التفاهم بين أعضاء الميركوسور وبعض الدول الأوروبية.

أما بالنسبة للتحدي الأخير الذي يعيق مسار التبادل التجاري بين إسبانيا وأمريكا اللاتينية، يتلخص في تسارع التضخم في الولايات المتحدة وفي العديد من دول العالم، والذي يشير (مقترنا بتشديد السياسة النقدية، وارتفاع أسعار الفائدة، والاضطرابات المالية، والركود) إلى عمليات إعادة هيكلة مختلفة للديون الخارجية، والتي تكون مصحوبة في بعض الأحيان بتخفيض الديون والتخلف عن السداد في البلدان الناشئة[1]، وخاصة في أمريكا اللاتينية. ولكن على عكس ما حدث في الثمانينيات، حيث أصبحت المنطقة في وضع أقوى اليوم، مما يسمح لها بالتغلب على هذه الموجة من التضخم بشكل أفضل. وهذا يقلل من احتمالية اضطرار الاقتصادات الإقليمية إلى معالجة التعديلات الخارجية وتعديلات أسعار الصرف المؤلمة بسبب صعوبة الحصول على التمويل الخارجي. وبهذه الطريقة، فإن مشاكل الديون الخارجية، مثل تلك التي تواجهها بالفعل بعض البلدان (الأرجنتين والإكوادور وكوستاريكا والسلفادور) ستكون انتقائية، ولكنها ليست بالضرورة معممة.

وبالفعل، يشكل التضخم مصدر قلق رئيسي اليوم للاقتصاد العالمي، حيث دفعت التوقعات بشأن مآل النظام الاقتصادي الدولي بتشديد السياسة النقدية، التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة على نطاق واسع. وكانت الزيادات المبكرة في أسعار الفائدة التي أصدرتها بعض البنوك المركزية (البرازيل) ناجحة في منع حدوث العملية التضخمية. وبافتراض سيناريو لا يشهد انقطاعات مفاجئة في تدفقات رأس المال، فقد يبدأ التضخم في الانخفاض بسرعة أكبر في الأشهر المقبلة، على الرغم من أنه سيظل مرتفعا للغاية في الأرجنتين وفنزويلا.

ومن جانب المنافسة الاقتصادية الدولية على منطقة أمريكا اللاتينية، أصبحت الصين الشريك التجاري الثاني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يشكل عائقا أمام التجارة الخارجية الإسبانية بالمنطقة، بسبب النمو المتزايد لحجم الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة، وسعي الصين نحو تعزيز تعاونها بشكل أعمق مع دول المنطقة ككل، وتحسين هيكل الاستثمار المباشر الصيني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الارتباط والتسهيلات المالية. ومن ثم ما سيضعف مكانة الشركات الاستثمارية الإسبانية في أمريكا اللاتينية.

1 - Carlos Malamud ، Rogelio Núñez Castellano, Ernesto Talvi, España en el mundo 2023: perspectivas y desafíos en América Latina, Publicado el 19 Dic 2022, https://bit.ly/480TwqT consultado el 05 de septiembre de 2023.

الخلاصة

تأسيسا على ما سبق، إن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها إسبانيا لصياغتها في السياسة الخارجية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية تتمحور حول تكريس التأثير الاسباني في مختلف المجالات منها السياسية والاقتصادية والثقافية، وجعل المنطقة الوجهة الرئيسية في علاقاتها الخارجية، ويتضح ذلك من خلال الحضور الوازن لإسبانيا في التنظيمات الإقليمية بأمريكا اللاتينية وتأثيرها على المشهد السياسي، فضلا عن تطور مهم في التبادل التجاري بين الجانبين.

تسعى الدولة الإسبانية إلى إبراز حضورها الدبلوماسي في منطقة أمريكا اللاتينية بالمشاركة في تطوير العلاقات الثنائية وبناء الشراكات الاستراتيجية مع دول المنطقة، التي تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة على مختلف الأصعدة، والانفتاح على الدول التي لها علاقات ضعيفة وفتح باب الحوار السياسي والدبلوماسي معها، كما ترغب إسبانيا أيضا بهذه المنطقة إلى تقوية مكانتها بالمشاركة في القمم والمؤتمرات سواء تلك التي تجمع الاتحاد الأوروبي بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تمثل إسبانيا المحاور الرئيسي مع بلدان أمريكا اللاتينية لدى الاتحاد الأوروبي.

وعليه إن هذه التحديات التي تضعف سبل التعاون بين إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية، ولتجاوزها تحتاج إسبانيا إلى سياسة خارجية تتفاعل بشكل معقلن وواقعي مع المتغيرات والتحولات التي تشهدها منطقة أمريكا اللاتينية، إضافة إلى وجود قوى فاعلة جديدة تقلل من الحضور الإسباني في أمريكا اللاتينية، خاصة الصين وروسيا اللتان تزاحمان المصالح الاستراتيجية لإسبانيا في حديقتها الخلفية القديمة.

ومن أجل كسر الجمود الذي تعرفه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية، بالرغم من عدم اهتمام العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فمن الضروري أن يتم من طرف إسبانيا تحديد الخطوط المركزية لاستراتيجية أكثر حزما في التعامل مع أمريكا اللاتينية لتعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، إلى حد ما، بسبب وجود نفوذ الجهات الفاعلة الأخرى من خارج المنطقة، مثل الصين وروسيا، وينبغي أن يستثمر الاتحاد الأوروبي عبر إسبانيا الكثير من رأس المال السياسي والمادي في المنطقة خلال السنوات القادمة.

جماعات الدفاع عن النفس في أمريكا اللاتينية: بين محاربة الجريمة المنظمة والتحول إلى عصابات إجرامية

عبدالناعيم سعيد
طالب باحث في طور إعداد دكتوراه
حول العلاقات المغربية اللاتينية- المغرب

لا يخفى على الرأي العام في أمريكا اللاتينية أن عصابات تجارة المخدرات وشبكات الجريمة المنظمة في بعض بلدان المنطقة صارت تمثل قوة موازية تهدد أنظمة الحكم فيها، ذلك من خلال تقويضها للأنظمة السياسية والمؤسسات الديمقراطية لهذه البلدان، ما يؤثر سلبا على سيادة القانون فيها. ونجد هذه العصابات تنشط أكثر في البلدان التي تتميز بأنظمة سياسية ضعيفة، وينشط فيها الاقتصاد غير النظامي بشكل كبير، وتشهد أزمات اجتماعية مرتبطة بارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة[1].

في ظل عدم الاستقرار الأمني في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، ظهرت في المنطقة مجموعات من المدنيين المسلحين، تعرف باسم "جماعات الدفاع عن النفس" (Autodefensas). ويتعلق الأمر بجماعات مدنية قررت حمل السلاح لمواجهة عصابات تجار المخدرات في المنطقة.

وقد قامت حكومات بعض من هذه الدول بتسليح هذا النوع من الجماعات "المقاتلة"، لكي تتخذ شكل قوات شبه عسكرية، بحكم أنها تحارب العصابات الإجرامية. بيد أن تجارب العديد من الدول أبرزت كيف أن العديد من هذه الجماعات سرعان ما تحولت، هي نفسها، إلى عصابات إجرامية.

في هذه الورقة البحثية، سنقوم بالتطرق لهذه الإشكالية، من خلال استعراض بعض التجارب، التي تحولت، فيها هذه الجماعات "الأمنية" إلى عصابات إجرامية، مع التطرق للأسباب التي تكون وراء هذه الظاهرة، وعلاقتها بالجانب الأمني للبلدان.

أولا: دوافع ظهور جماعات الدفاع عن النفس (Autodefensas)

قبل استعراض الدوافع والأسباب، التي كانت وراء ظهور جماعات الدفاع عن النفس، وجبت الإشارة في البدء إلى تعريف سياسي لهذه الجماعات.

1 - محمد جمال علي، "عدم الاستقرار السياسي في أمريكا اللاتينية: أسبابه ودلالاته"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يناير 2023. راجع الرابط التالي: https://hadaracenter.com/ (23 نونبر 2023).

يتعلق الأمر بجماعات مدنية يتم تسليحها، بهدف مواجهة عنف شبكات الجريمة المنظمة التي تتجر في المخدرات، ومختلف الجماعات الإجرامية التي تنشط في بعض بلدان المنطقة.

وتعتبر هذه الجماعات المسلحة، التي يطلق عليها كذلك "شرطة المناطق القروية" أو "شرطة السكان الأصليين"، جوابا من طرف السكان المدنيين من المجتمعات الأصلية والقروية في مجموعة من بلدان المنطقة، للرد على العنف الذي يطالهم من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة، أمام ما يعتبرونه تقاعسا، من طرف السلطات الأمنية لبعض المناطق داخل عدد من بلدان المنطقة.

وقد تطرق لهذه المسألة الصحفي والناشط والباحث الأوروغواياني، راوول زيبيتشي، المتخصص في الحركات الاجتماعية في منطقة أمريكا اللاتينية، حيث ذكر في دراسة له أن عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية تفشل في حماية مواطنيها، خصوصا الشرائح الشعبية الفقيرة، وخصوصا المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية، أمام الهجمات التي تطالها من طرف عصابات تهريب المخدرات[1].

كان ظهور جماعات الدفاع عن النفس "Autodefensas" في منطقة أمريكا اللاتينية بشكل متتالي، يمكن أن نذكر نموذج البيرو، وهي جماعات أطلق عليها اسم "هيئات الدفاع عن النفس" (Comités de Autodefensa).

ظهرت هذه الجماعات في عقد الثمانينيات، خلال النزاع المسلح في البيرو (1980-2000) كآلية حكومية من أجل التصدي لهجمات العصابات الإجرامية في المناطق الأكثر عزلة في البلاد، خصوصا بعد عدد من استطلاعات الرأي، التي أبرزت تزايد القلق بشأن ارتفاع معدلات الجريمة.

وقد قامت حكومة البلاد في يوليوز من سنة 2022 بإصدار قانون تقنين أنشطة هذه الجماعات (القانون رقم 31494)، باعتبار أنها تساهم في استتباب الأمن الداخلي لبعض المناطق المعزولة في البلاد، أمام تخوف العديد من الخبراء من أن هذا القانون يفتح الباب أمام انتشار الأسلحة في البلاد واحتمال تشكيل قوات شبه عسكرية، وهو نفس التصور الذي أتى به رئيس البلاد اليساري، المعزول، بيدرو كاستيو، الذي اعتبر أن هذه الهيئات الأمنية من المحتمل أن تكون مجموعات شبه عسكرية في المستقبل ما سيكون له عواقب خطيرة للغاية على أمن البلاد.

وأمام هذا التخوف الشعبي الكبير في البلاد، تم استصدار قانون جديد (القانون رقم CR-2021-2550) في شتنبر من 2022، بغرض تعديل مجموعة

1 - Raul Zibechi, "Contre-pouvoir et autodéfense en Amérique Latine", Le Journal des Alternatives, Québec, 23 juillet 2018. (Consulté le 23 novembre 2023) : https://alter.quebec/contre-pouvoir-et-autodefense-en-amerique-latine/

من مواد هذا القانون المتعلق بتقنين هذه الجماعات المدنية المسلحة[1].

وفي سنة 2013، بولاية ميتشواكان (بالمكسيك)، شكل عدد من شباب هذه الولاية، التي تقع على ساحل المحيط الهادئ، وسط البلاد، ما يسمى بـ "Autodefensas de México en Michoacán" (جماعة ميتشواكان)، بهدف مواجهة العصابات الإجرامية على إثر سنوات من حالات الاختطاف والابتزاز والعنف، الذي يتعرض لها المزارعون ومربوا الماشية من سكان الولاية، على يد عصابات الجريمة المنظمة.

كان ظهورها ردا على ما اعتبروه تقاعسا من طرق الحكومة المكسيكية في حمايتهم من عصابة "فرسان الهيكل" (Los Caballeros Templarios)، وهي عصابة إجرامية ظهرت في ولاية ميتشواكان المكسيكية في مارس 2011، وكان لها نفوذ قوي في جميع أنحاء هذه الولاية[2].

تتشكل جماعة ميتشواكان من منظمات من مدنيين مسلحين، تم تشكيلها تحت إشراف شخصيات كاريزمية ذات هوية ومطالب مجتمعية، وكانت تهدف في البداية إلى الدفاع عن ممتلكاتها وسلامتها الشخصية والعائلية. ولم تكن غالبيتها خاضعة للسلطة المدنية أو المجتمعية. في البداية تم تمويلهم من قبل المجتمعات المحلية؛ ثم طالبوا بعدها بالدعم الحكومي.

وكانت علاقات حكومة الرئيس المكسيكي، إنريكي بينيا نييتو (خلال فترته الحكومية من 2012 إلى 2018) في تلك الفترة مع جماعة "ميتشواكان" (Méchoacan) جد متوترة، باعتبار أن ظهور هذه الجماعات يعكس بطريقة أو بأخرى عجز الأجهزة الحكومية على استتباب الأمن في المنطقة، وقد تم اتهام الحكومة المكسيكية وقتها بالوقوف وراء الحادث، الذي أدى إلى وفاة قائد هذه الجماعة[3].

وقد شهدت كولومبيا، هي الأخرى، بروز هذا النوع من الجماعات المسلحة المدنية، ويتعلق الأمر بقوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية (Autodefensas Unidas de Colombia)، وتعود أصولها للقوات شبه العسكرية خلال عقد التسعينيات. أسسها ضباط الجيش، الذين دعوا السكان إلى الدفاع عن أنفسهم. وكانت تمثل فاعلا أساسيا في الصراع الداخلي في كولومبيا في تلك الفترة، منذ تأسيسها في عام 1997، إلى غاية تفكيكها في عام 2006. لقد تقوت شوكة هذه الجماعة المسلحة بشكل كبير، من خلال توحيد صفوفها

1 - نص القانون رقم 2550-2021-CR الذي يعدل مجموعة من مواد هذا القانون المتعلق بتقنين هذه الجماعات المدنية المسلحة. راجع https://www.congreso.gob.pe/Docs/comisiones2022/DefensaNacional/files/exposiciones/2da_extraordinaria/exposicion_cong._williams_z._pl_2550_5_sept_2022.pdf

2 - Michael Lohmuller, "Autodefensas : tres lecciones de América Latina", the Council on Hemispheric Affairs, 2014, México, https://coha.org/autodefensas-tres-lecciones-de-america-latina-in-spanish/

3- يمكن مراجعة مقال بعنوان "Muere José Manuel Mireles, lider de las Autodefensas de Michoacan"، موقع فرانس 24، 27 نونبر 2020.

كجبهة مسلحة شبه حكومية في عام 1997 تحت إشراف قائدها كارلوس كاستانيو، حيث كان لها تأثير قوي على السياسة الخارجية الكولومبية خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى2006[1].

في البداية، طالبت هذه الجماعات المدنية المسلحة بدعم وإضفاء الشرعية على أنشطتها، على اعتبار أن السلطات الحكومية لم تكن قادرة على التصدي للعصابات الإجرامية، وأن الطريقة من أجل هزيمة المتمردين هي مواجهتهم بجيش غير نظامي.

لكن، سرعان ما تحولت هذه الجماعة، خلال عام 2006، إلى عصابة إجرامية، حيث صنفتها الحكومة الكولومبية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على أنها منظمة إرهابية. وعلى إثر ذلك، تم تفكيكها تلك السنة (2006)، وانتهى الأمر بتسليم العديد من أعضائها القياديين الرئيسيين لتعاملهم مع تجار المخدرات للسلطات بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم قضوا أحكاما بالسجن.

وتعتبر قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية إحدى الجماعات المسلحة التي خلفت أكبر عدد من الضحايا في كولومبيا، حيث نسبت إليها 94.754 جريمة قتل إلى جانب الجماعات شبه العسكرية الأخرى، وذكرت أرقام للأمم المتحدة سنة 2017 أن هذه الجماعات مسؤولة عن 80 بالمئة من جرائم قتل المدنيين في النزاع المسلح الداخلي في كولومبيا خلال تلك الفترة.

والمثال الآخر، هو دوريات الدفاع الذاتي المدنية (Patrullas de Autodefensa Civil) بغواتيمالا، وهي منظمات شبه عسكرية تتألف من فلاحين من المناطق القروية بشكل رئيسي. تم خلقها سنتي 1981 و1982 من قبل الجيش الغواتيمالي، للعمل كمساعدين مدنيين و"حماية" مجتمعاتهم من المعارضة المسلحة في إطار إشراك السكان المدنيين في تقديم الخدمة العسكرية، وملاحقة المشتبه في انتمائهم إلى العصابات الإجرامية.

وعلى الرغم من أن هذه الجماعة المسلحة تم تفكيكها بعد انتهاء النزاع المسلح الذي عاشته غواتيمالا ما بين 1960 و1996، بموجب اتفاقيات السلام الموقعة عام 1996، والتي وضعت حدا لهذا النزاع، إلا أن أنشطتها استمرت في مناطق مختلفة من البلاد، حيث كانت مسؤولة عن ارتكاب عمليات إجرامية متعددة [2].

1 - Wilches Tinjacá, Jaime Andrés, "Impacto de las Autodefensas Unidas de Colombia en la política exterior colombiana en el periodo 1998-2006", Revista Ciencia Unisalle, Universidad de la Salle, Bogotá, 2017, Colombia.

2 - Roddy Brett Campaigner, "Reaparecen las Patrullas de Autodefensa Civil", Revista "América Latina en movimiento" artículo de opinión, 23 de agosto de 2002.

وقد أكد تقرير لـ InSight Crime، وهي مؤسسة مخصصة للدراسة والتحقيق في التهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، سنة 2018، أن السلطات الغواتيمالية أعربت عن قلقها إزاء احتمال انضمام أفراد هذه الجماعات إلى صفوف العصابات الإجرامية، كما حدث مع منظمات "الدفاع عن النفس" المماثلة في بلدان أخرى في المنطقة.

وأبرز تقرير هذه المؤسسة، التي كشفت عنه صحيفة "Prensa Libre" الغواتيمالية في يوليوز من سنة 2018، أن تواجد هذه الجماعة المدنية، التي تتوفر على ترسانة مهمة من الأسلحة جنوب العاصمة غواتيمالا، أثار قلق السلطات، بسبب الخوف من تحول هذه الجماعات إلى منظمات إجرامية [1].

ثانيا: دوافع ظهور جماعات الدفاع عن النفس

يعتبر العديد من الخبراء في مجال الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية أن ظهور هذه الجماعات المدنية المسلحة مرتبط بشكل مباشر بضعف مقومات الدولة في عدد من الأنظمة السياسية بالمنطقة، التي تجد نفسها تتعايش مع هذه الجماعات في إطار ما يمكن اعتباره تقنينا لأنشطة هذه الجماعات، أمام الاستفحال لظاهرة العنف والجريمة الخارج عن السيطرة في المنطقة[2].

لا ننسى أن معظم الأنشطة الإجرامية في منطقة أمريكا اللاتينية ترتبط بالاتجار بالكوكايين، لأنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تنبت فيها نبتة الكوكا التي تتحول إلى مختلف أشكال المخدرات، أبرزها الكوكايين، المطلوب بكثرة في الأسواق السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية كسوق رئيسية، ولكن أيضا في أوروبا وأستراليا والصين والشرق الأوسط.

وقد بلغ هذا التقنين درجة صارت معه هذه الجماعات تقوم بمحاسبة المتهمين بارتكاب الجرائم دون أي إجراءات قضائية. الأكيد أن ظهور هذه الجماعات جعل من العنف الأسلوب الساري به العمل داخل منطقة أمريكا اللاتينية لحل النزاعات.

وإضافة إلى ضعف مقومات دولة الحق والقانون، التي تتسبب لا محالة في ارتفاع حالات الإفلات من العقاب في صفوف مرتكبي الجرائم في بلدان المنطقة، حيث أن أمريكا اللاتينية تعتبر أول منطقة في العالم من حيث عدم الثقة في الجهاز القضائي، ما يتمخض عنه كونها أول منطقة في العالم تشهد انخفاضا ملحوظا في عدد الشكايات حول ارتكاب أعمال العنف والسرقة والابتزاز التي توضع لدى الأجهزة الأمنية.

1 - Andrea Orozco, "Patrullajes civiles pueden convertirse en riesgo al actuar fuera de la ley, dicen expertos", Julio 2018 Lien https://www.prensalibre.com/guatemala/comunitario/patrullajes-civiles-pueden-convertirse-en-riesgo-al-actuar-fuera-de-la-ley-dicen-expertos/

2 - Prosegur research, "(In) Seguridad en América Latina.. ¿Un problema complejo?", 2022, pp. 7 y 8.

إضافة إلى عامل المؤسسات الضعيفة وحالات الفساد الذي تعاني منه بعض حكومات البلدان في المنطقة، يرتبط ظهور هذه الجماعات أو تقنين أنشطتها من طرف الحكومات، كذلك، بعوامل أخرى مثل الوصول إلى المعلومات على المستوى المحلي، من خلال أولئك الذين يشكلون مجموعات الدفاع عن النفس، واستعملها كقوات إضافية، بالتالي فالدولة تتحالف مع هذه الجماعات للحصول على ربح يرتبط مباشرة بمعالجة مشكلة العنف.

وإلى جانب هذه العوامل الاجتماعية والتربوية والاقتصادية، التي تسببت في ظهور هذه الجماعات المدنية المسلحة أو جماعات الدفاع عن النفس، هناك عامل آخر، مرتبط بالجانب السياسي، حيث تستغل الحكومات دعم المجتمع المحلي لمجموعات الدفاع عن النفس، وتستخدمهم كوسطاء لدعمهم وكسب أصواتهم خلال الحملات الانتخابية.

لكن العلاقة بين هذه الجماعات المدنية المسلحة والسلطات الأمنية للبلدان مبنية على مبدأ "رابح-رابح"، ففي الوقت الذي تجني فيه الحكومات مصالحها من خلال التعامل مع هذه الجماعات، تجني هذه الأخيرة، من جهتها، ثمار هذه العلاقة التشاركية مع السلطات، من خلال استغلال هذا الدعم الحكومي، لبيع الحماية للسكان من خلال ممارسة شتى أشكال الابتزاز. كما أنها تدخل في تحالفات بخصوص الأنشطة الإجرامية غير المشروعة التي كانت تحاول القضاء عليها[1].

ثالثا: كيف تحولت هذه الجماعات من منظمات دفاعية إلى عصابات إجرامية

كما قلنا من قبل، فالعديد من هذه الجماعات الدفاعية ظهرت في البداية بهدف محاربة المنظمات الاجرامية غير المشروعة، التي تنشط في المنطقة. غير أن العديد منها في بعض البلدان سرعان ما أصبحت تربط علاقات مع العصابات الإجرامية، متحولة بذلك من جماعات لمكافحة الإجرام إلى منظمات إجرامية.

وما ساعدها على ذلك هو علاقتها الوطيدة مع سكان المناطق التي تنشط فيها، حيث أنها صارت تطالب المواطنين بالدعم المالي بطريقة إجبارية مقابل الأمن والحماية التي توفرها لهم ضد العصابات الإجرامية، ليصير الأمر يتعلق أكثر بعمليات الابتزاز التقليدية الممارسة على المواطن

1 - Skaperdas, Stergios. 2001. The political economy of organized crime : providing protection when the State does not. Economics of Governance: 173-202; Snyder, Richard and Duran-Martinez. 2009. "Drug Violence and Stata-sponsored protection rackets in Mexico and Colombia" Colombia Internacional (70) :61-91.

مقابل حمايته الجسدية وحماية ممتلكاته من النهب والسرقة، التي عادة ما تمارسها العصابات الاجرامية في عديد من بلدان المنطقة[1].

وتورط هذه جماعات "Autodefensas" في الأنشطة الإجرامية في المنطقة لا يعتريه أي شك، وهو أمر أبرزه مدير التنسيقية الإقليمية للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في الأرجنتين، الذي أكد أن هذه الجماعات تحولت من جماعات تدافع عن المواطن من بطش العصابات الاجرامية، إلى عصابات إجرامية محضة، متورطة في مختلف الأنشطة الإجرامية، التي تقوم بها العصابات الإجرامية في المنطقة.

يمكن أن نذكر كولومبيا كمثال، حيث نشأت، في أوائل الثمانينيات، جماعات من المدنيين المسلحين لمحاربة العصابات والفصائل الإجرامية. وخلال عقد من الزمن، تمكنت هذه الجماعات المدنية من توحيد صفوفها وشكلت في أوائل التسعينيات من تكوين ما أطلق عليه Autodefensas Unidas de Colombia (قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية).

بيد أن هذه الجماعة، التي تكونت في بادئ الأمر من أجل التعاون مع السلطات الحكومية من أجل مناهضة عصابات الجريمة المنظمة، صارت شعبيتها وقوتها تتزايد، من خلال تقاسمها مع الحكومة استخدام القوة وبسط نفوذها داخل البلاد، إلى درجة أصبحت معها تؤثر في نتائج الانتخابات من خلال التأثير على سكان المناطق التي تنشط فيها.

وقد بلغ بها الأمر درجة الاستيلاء على جزء كبير من تجارة المخدرات، وسلب الفديات المالية من المواطنين تحت طائل الاختطاف والابتزاز، وكذا ارتكاب الآلاف من جرائم القتل.

إلى حدود سنة 6002، عندما توصلت إلى اتفاق نزع السلاح مع حكومة الرئيس الكولومبي السابق ألبارو أوريبي (6002-2002)، كانت هذه الجماعة القوة الإجرامية المهيمنة في كولومبيا، حيث توسعت في جميع أنحاء البلاد تقريبا من خلال نسج علاقات شراكة وتعاون مع العصابات وشبكات الاتجار بالمخدرات، وسيطرت على مناطق إنتاج المخدرات وممرات التهريب ونقاط الخروج في الشمال والمحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والحدود مع فنزويلا.

خاتمة

يبدو أن تجربة تقنين أنشطة جماعات الدفاع عن النفس أثبتت مشاركة المواطن في أمن المواطن تعد تجربة فاشلة، ولها انعكاسات جد سلبية، فبعد تقنين أنشطتها وكسب ثقة السلطات الحكومية وسكان المناطق التي

1 - Arturo Alvarado, "Organizaciones criminales en América Latina: una discusión conceptual y un marco comparativo para su reinterpretación", Revista Brasileira Sociología, V. 07, N. 17, 20219, pp. 20, 21

تنشط فيها، تمكنت هذه الجماعات شبه العسكرية من السيطرة على تلك الأراضي والمناطق التي لا تعرف تواجدا فعيا للسلطات الحكومية، ما يعزز مسألة أن الإرهاب يعتبر عنصرا من عناصر الحياة اليومية في المجتمع اللاتيني. وبالتالي فالحكومة هي المسؤول الوحيد عن استتباب الأمن في البلد، دون أي مشاركة للسكان المدنيين، من خلال اعتماد سياسات عمومية تحد بشكل منهجي من ظاهرة العنف.

من جانب آخر، لا ننسى أن الجانب الأمني يظل إشكالية متواترة في بلدان المنطقة، لأن بلدان أمريكا اللاتينية، في غالبيتها، شهدت صراعات مسلحة داخلية خلال أواسط القرن الماضي، مما تمخض عنه ضعف السيطرة الأمنية على عدد مهم من البلدان من طرف السلطات الحكومية.

يمكن الإطلاع على تقارير السنوات الماضية على موقع

رصد أمريكا اللاتينية

marsadamericalatina.com